جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا

كليه الدراسات العليا

سياسات التمويل الأصغر ودورها في الحد من نسبة الفقر

Microfinance policies and their role in reducing poverty rate

دراسة حاله مصرف السلام السودان 2013 – 2014م

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفيه

إعداد الطالب /

اسامة إسماعيل يوسف عبدالرحمن البشير

إشراف /

د . إبراهيم فضل المولي

2014

بسم الله الرحمن الرحيم

الآيــات:

مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ
لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُۥ جَهَنَّمَ يَصْلَىٰهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا ﴿١٨﴾ وَمَنْ
أَرَادَ ٱلْـَٔاخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ سَعْيُهُم
مَّشْكُورًا ﴿١٩﴾ كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ ۚ وَمَا كَانَ
عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴿٢٠﴾ ٱنظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ
وَلَلْـَٔاخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَٰتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا ﴿٢١﴾ لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا
ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا ﴿٢٢﴾

صدق الله العظيم

سورة الإسراء الأيه 18-22

الإهـــــــــداء:

الإهـــــداء لـروح والـدي الطـــــاهـره

الـــــــــذي مالبث ان فرح بإدخـــــــالي برنامج

الماجستير بجامعة السودان حتي وافـــته

المـــــــنيه قـــبل ان تكتمل فرحته بتخرجي...

ومن ثم الإ هداء لأمـــــي رمـــز النضال

والمثابره الحصان الرزان الأم المـــــثال وأهـــدي

جهدي أيضـــــاً لإخوتي أحـــــــــــبتي.

الشكر والتقدير:-

الحمـــــد لله الذي خلق السمـــاوات والأرض، وجـــعل الظلمـــات والنور ثم الذين كفـــروا بربهم يعدلون. الذي هـــو كمـــا وصف نفســـــه ، وهو فوق ما يصفـــه به خلقـــــه.أحمـده حمداً كمـــا ينبغي لجلال وجهه وعـظيم سـلـطـــانه وأسـتعـينه إستعـــــانة من لا حـــول له ولا قوة إلا به. وأستهديه بهداه الـــذي لا يضل من أنعـم به عليه. وأستغفـره لمـا أزلفت وأخرت، اسـتغـفـــار مـن يقــر بعبوديته، ويعلـــــم أنه لا يغفـر ذنبه ولا ينجـيه منه إلا هـــو. وأشهـد أن لا إلـه إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عـبده ورســـوله.

ومن ثم الشكـــــــر لأســرتي ولمشرف البحث ولزملائي بقسم التمويل والفرع الرئيس مصرف الســـلام.

الباحث،،،،

المستخلص

تهدف الدراسه للتعريف بدور تطبيق سياسات التمويل الأصغر في الحد من نسبة الفقر. تتمثل مشكلة البحث في فحص مدا فعالية تطبيق سياسات التمويل الأصغر في المصارف السودانيه ومدي تاثيرها في تخفيض نسبة الفقر في البلاد، إضافةً لفحص العلاقه بين تطبيق سياسات التمويل الأصغر ومدى مساهمتها في خلق فرص عمل جديده وتخفيف حدة الفقر، فحص العلاقه بين تطبيق سياسات التمويل الأصغر ومدا مساهمتها في خلق فرص عمل جديده وتخفيف حدة الفقر. واخيراً قياس تطبيق سياسات التمويل الأصغر ومدى نجاحها في زيادة حجم الفئات المستهدفه وتخفيف حدة الفقر.

تفترض الدراسه ان هنالك علاقه بين تطبيق سياسات التمويل الأصغر فيما يتعلق بحجم وكفاية التمويل وتخفيف حدة الفقر. وعلاقه بين تطبيق سياسات التمويل الأصغر والمساهمه في خلق فرص عمل جديده وتخفيف حدة الفقر.وعلاقه اخيره بين تطبيق سياسات التمويل الأصغر وزيادة حجم الفئات المستهدفه وتخفيف حدة الفقر.

يتبع البحث المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقه والمنهج الإستنباطي في تحديد فرضيات الدراسه والتعرف علي المشكله ، إضافةً للمنهج الوصفي التحليلي بإسلوب دراسة الحاله.

من اهم النتائج التي توصلت إليها الدراسه ان سياسات التمويل الأصغر أتاحت فرص عمل جديد مما أدي لتحسين اوضاع الأسر التي إستفادت من خدمة التمويل الأصغر كما انها ساعدت علي تمليك المشاريع وتقديم الدعم اللازم لإنتشارها ونمائها. غير ان الضمانات المطلوبه لمنح التمويل الأصغر لا يمكن جمعها بسهوله و تشكل عائقاً في سبيل الحصول علي التمويل في الوقت المناسب والمستهدف.

من اهم توصيات الدراسه دراسة الأسواق ومتابعة أسعار المواد الأوليه ومدخلات الإنتاج حيث أن سقف التمويل الأصغر المحدد من قبل سياسات البنك المركزي غير كافي لتغطية إحتياجات المشاريع الصغيره و يحتاج إلى زياده علي ان لا تكون زيادة مبلغ التمويل دون دراسه مسبقه للاسواق .

علي وحدة التمويل الأصغر حث المصارف علي إستخدام الضمانات غير التقليديه خصوصاً أن الفئات المستهدفه في الغالب عمال وحرفيين بسيطين لاتتوفر لديهم الضمانات التي تطالب بها المصارف. كما أن الإجراءات المتبعه

والمتطلبات الـخاصه بـعملية الـتمويل تحتاج إلي دراسه حيث انها لا تناسب كافه فئات المجتمع النشطه اقتصادياً خـاصةً في ولايات السودان.

Abstract

The study aimstodefine, in general,the role the implementation of microfinance policies plays in the reduction of the poverty rate in the country. The challenge in this research lies mainly in examining the effectiveness of the implementation of microfinance policies by Sudanese banks, and its impact in alleviating poverty. This is In addition to examining the relationship between the implementation of microfinance policies and its contribution to job creation, and poverty alleviation. Lastly, measuring the extent of the success of the implementation of microfinance policies in increasing the size of its targeted groups, and the reduction of poverty rate.

This study assumes that there is a relationship between the implementation of microfinance policies, in terms of the size and adequacy of the funding, and the alleviation of poverty, jobs creation, and increase of the targeted group.

A combination of several research methods are used in this study. The literature review method is used with the objective of presenting previously published studies and their findings. The deductive approach method is used in understanding the problem and determining the hypothesis of the study.This is in addition to the descriptive and analyticalapproachby way of presenting a case study.

Of the most importantfindings of thestudy is that, the microfinance policiesprovidedopportunities fornew jobs to be created, which led to an improvement inthe living conditions of the familiesthat benefitedfrom the availability of microfinance opportunities. It also aided those families in obtaining ownership of their projects, andprovided the necessary support for the expansionand growth of such projects. However, it was also found that thecollaterals requiredfor the granting ofmicrofinancefunding cannot beeasily collected,andconstitute an obstaclein order to obtainfinancingin a timely manner.

One of the important recommendations reached by this study is that there is a need for market studies to be conducted regularly in order to identify and follow market trends and raw materials costs. Also, the funding cap needs to be reviewed as the current cap, set by the policies of the central bank, is inadequate to cover the costs required by small businesses. Furthermore, the funding cap needs to be set in accordance to the results of the conducted market studies and regularly adjusted to keep it in line with market prices.

Microfinance units are urged to encourage banksto accept non-conventional collaterals. This is especially because the targeted groups, in the main, are mostlyworkers andcraftsmen for whom conventional collaterals and guarantees

accepted by banks are not availed to them.Also, theproceduresand requirements forthe process of obtaining microfinance fundingneeds to be looked at as it does not suit theeconomicallyinactivesegments of the society.

قائمة الموضوعات

الموضـــــــــــــــوعات	رقم الصفحه
الآيه	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ت
المستخلص	ث
Abstract	ج
قائمة الموضوعات	ح
قائمة الجداول	د
قائمة الاشكال	ذ
المقدمه	
اولاً: الاطار العام للدراسه	1
ثانياً:الدراسات السابقه	4
ثالثاً: التعليق علي الدراسات السابقه	12
الفصل الاول **مفهوم التمويل الأصغر واثره في الحد من ظاهره البطاله**	
المبحث الاول: المفاهيم المختلفه للتمويل الاصغر	14
مفهوم التمويل الاصغر	14
اسباب احجام البنوك عن التويل الاصغر	15
الاسباب التي تؤدي إلي تعثر المشروعات الصغير	15
عملاء ومنتجات التمويل الالصغر	16
مفهوم التنميه	16
مفهوم الحرمان المالي واشكاله	17
الادراج المالي	21

المبحث الثاني: نشأة وتطور التمويل الأصغر	22
نشأة التمويل الأصغر	22
مراحل تطور التمويل الاصغر	23
أهمية التمويل الأصغر	23
خصائص التمويل الأصغر	25
مبادئ التمويل الأصغر	25
المبحث الثالث: دور التمويل الأصغر في الحد من ظاهرة البطاله	26
البطاله في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا	26
دور مؤسسات التمويل الأصغر في تحقيق التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه	28
الفصل الثاني **الـــــفقـر مفهومه وانوعه ومحدداته**	
المبحث الاول: انواع الفقر وآثاره	31
مفهوم الفقر وانواعه	31
انواع الفقر	32
آثار الفقر علي سلوك البشر	33
المبحث الثاني محددات الفقر وطرق قياسه	33
محددات الفقر	33
اسلوب خط الفقر	36
المبحث الثالث مسببات الفقر وآثاره الاقتصاديه والاجتماعيه	36
اسباب الفقر	36
حاله الفقر في العالم	37
الاثار الاقتصاديه والاجتماعيه للفقر	40
اساليب معالجه الفقر	41
الفصل الثالث **التمويل الاصغر والفقر في السودان والتحديات التي توجهه**	
المبحث الاول : التمويل الاصغر والفقر في السودان	43
تجربة التمويل الاصغر في السودان	43
الفقر في السودان	45
المبحث الثاني استراتيجية بنك السودان المركزي للتمويل الاصغر	48
ملامح من استراتيجية بنك السودان المركزي للتمويل الاصغر	48
التحديات والمشاكل التي تواجه صناعة التمويل الاصغر في السودان	50
الفصل الرابع الدراسه الميدانيه	

المبحث الاول: نبذه عن مصرف السلام	53
تاسيس المصرف	53
رسالة المصرف	53
اهداف ومبادئ المصرف	54
المبحث الثاني التمويل الاصغر بالمصرف	55
المبحث الثالث تحليل البيانات وإختبار الفرضيات	56
الخاتمه النتائج والتوصيات	
اولاً النتائج	66
ثانيا التوصيات	68
المصادر والمراجع	69
الملاحق	71

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحه
1	تكلفة الحرمان المالي	**19**
2	مراحل تطور التمويل الاصغر	**22**
3	آثار الفقر	**32**
4	اكثر عشرة دول فيها اكثر الناس فقرا	**38**
5	النسب المحدده للتمويل الأصغر من قبل بنك السودان	**43**
6	تحليل البيانات الشخصيه النوع	**56**
7	تحليل البيانات الشخصيه المؤهل العلمي	**57**
8	تحليل البيانات الشخصيه نوع النشاط	**58**

9	تحليل البيانات الشخصيه سنوات التعامل مع خدمة التمويل الاصغر	**59**
10	تحليل البيانات الشخصيه المستوي الوظيفي	**60**
11	اختبار الفرضيه الاولي	**61**
12	**إ**ختبار الفرضيه الثانيه	**62**
13	اختبار الفرضيه الثالثه	**64**

قائمة الاشكال

رقم الشكل	إسم الشكل	رقم الصفحه
1	معدل البطاله في الدول الناميه	**26**
2	تحليل البيانات الشخصيه النوع	**56**
3	تحليل البيانات الشخصيه المؤهل العلمي	**57**
4	تحليل البيانات الشخصيه نوع النشاط	**58**
5	تحليل البيانات الشخصيه سنوات التعامل مع خدمه التمويل الاصغر	**59**
6	تحليل البيانات الشخصيه المستوي الوظيفي	**60**

المقدمه

اولاً: الإطار العام للدراسه:

1/ المقدمه :-

التمويل الاصغر بحسب تعريف بنك السودان المركزي هو تمويل لا يجاوز العشـرون الف جنيه , يمنح للفقراء النشطين اقتصادياً (لديهم اعمال او مشاريع قائمه) والذين يقل دخلهم عن ضعف الحد الأدنا للإجور.

يعتبر التمويل الاصغر مهما في الدوله لانــه يـحقق الـهدف الإقتصــادي والإجـتماعي ويساعد الفقراء النشطين إقتصادياً في النظام المصرفي مما يعني زيادة الـموارد والــفرص من خلال التعامل مع الخدمات المصرفيه باختلافها وترسيخ مفهوم الإدخار.

2/ مشكلة البحث:-

تتمثل مشكلـة البحث في فحص مدا فعالية تطبيق سياسات التمويل الاصغر الصادره من بــنك الــسودان الــمركزي وحدة التمويل الاصغر فــي الجهــاز المصـــــــرفي من النواحي التطبيقيه وصولاً للنتائج ومدي تاثيرها في تخفيض نسبة الفقر في البلاد، إضافةً للاجابه علي التساؤلات الأتيه:

ا/ هل هنالك علاقه بين تطبيق سياســات التمويل الأصغر فيما يتعلق بحجم وكفـــــاية التمويل وتـخفيف حدة الفقر؟

ب/ ماإذا كـــان هنالك علاقه بين تطبيق سياسـات التمويل الأصغر والمساهمه في خلق فرص عمل جـــديده وتخفيف حدة الفقر؟

ت/ ما إذا كان هنـــالك عـــلاقه بين تطبيق سياســات التمويل الاصغر وزيادة حجم الـفئات الــمستهدفه وتـخفيف حدة الفقر؟

2/ فرضيات البحث:-

ا/ هنالك علاقه بين تطبيق سياسات التمويل الأصغر فيما يتعلق بحجم وكفاية التمويل وتــخفيف حدة الفقر.

ب/ هنالك علاقه بين تطبيق سياسات التمويل الأصغر والمساهمه في خلق فرص عمل جـــديده وتخفيف حدة الفقر.

ج/ هنالك علاقه بين تطبيق سياسات التمويل الاصغر وزيادة حجم الـفئات الــمستهدفه وتـخفيف حدة الفقر.

3/ أهداف البحث:-

أ/ التعريف بدور تطبيق سياسات التمويل الاصغر في الحد من نسبة الفقر.

ب/ فحص العلاقه العلاقه بين تطبيق سياسات التمويل الأصغر ومدى مساهمتها في خلق فرص عمل جـــديده وتخفيف حدة الفقر.

ج/ فحص العلاقه بين تطبيق سياسات التمويل الأصغر ومدى مساهمتها في خلق فرص عمل جـــديده وتخفيف حدة الفقر.

د/ قياس تطبيق سياسات التمويل الاصغر ومدى نجاحها في زيادة حجم الـفئات الــمستهدفه وتـخفيف حدة الفقر.

4/ اهمية البحث:-

الأهميه العلميه:-

أ/ توضيح معني التمويل الأصغر والمفاهيم المختلفه التي تدور حوله.

ب/ تسليط ضوء علي نسب البطاله في الشرق الأوسط والدور الذي يلعبه التمويل الأصغر في الحد منها.

ج/ تعريف الفقر بانواعه واثاره علي الأسره والمجتمع .

د/ تسليط الضوء علي تجربة التمويل الأصغر في السودان.

الأهميه العمليه:-

أ/ قياس مدي نجاح التمويل الأصغر في الحد من نسبة الفقر.

ب/ معرفة الآثار الإقتصاديه والإجتماعيه للتمويل الأصغر .

ج/ معرفة المعوقات التي تقف امام عرض وطلب التمويل الأصغر .

5/ منهجية الدراسه:

ا/ المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقه.
ب/ المنهج الإستنباطي في تحديد فرضيات الدراسه والتعرف علي المشكله.
ج/ المنهج الوصفي التحليلي بإسلوب دراسة الحاله.

إعتمد الباحث في جمع بياناته علي نوعين من المصادر:
أ/ المصدر الاوليه:-
هي البيانات التي قام الباحث بجمعها لأغراض الدراسه وذلك سعياً لتحقيق الاهداف المنشوده والتي لم تكن موجده , إعتمدت الدراسه في مصادرها الاوليه علي تجميع المعلومات عبر الإستبانه والتي تم تحليلها وصولاً للعلاقات الإحصائيه التي تميز صحه او خطئ الفرضيات

المصادر الثانويه:

هي تلك المصارد التي توجد بها المعلومات مجمعه وجاهزه ويقتصر دور الباحث في تلخيص وجمع المعلومات اللآزمه لبحثه ، هذه المعلومات قد تكون منشوره او غير منشوره تتضمن المصارد الثانويه الكتب والمراجع والدوريات والتقارير والإحصائات وقد استخدم الباحث المصادر الثانويه في المكتبات والشبكه الدوليه للمعلومات لجمع المعلومات المرتبطه بالإطار النظري والمفاهيم المختلفه والتطور التاريخي وتفسير المسطلحات.

6/حدود الدراسه:

أ/ الحدود المكانيه :-

مصرف السلام السودان.

ب/ الحدود الزمانيه :-

2011م / 2014م

7/ هيكل البحث :

يتكون البحث من مقدمه واربعة فصول وخاتمه , تشتمل المقدمه علي الإطار العـام للدراسه والدراسـات السـابقه والتعليق عليها . امـا الفصل الأول فهو بعنوان مفهوم التمـويل الأصغر واثره في الـحد من ظـاهرة البطـاله ويتكون من ثلاثة مباحث الأول يوضح المفـاهيم المختلفه للتمويل الأصغر , الثاني يوضح نشـأة وتطور التمويل الأصغر امـا الثـالث فيتحدث عن دور التمويل الأصغر في الحد من ظاهرة البطاله.

الفصل الثاني بعنوان الفقر مفهومه وانواعه ومحدداته ويتكون من ثلاثة مباحث ايضاً الأول بعنوان أنواع الفقر وآثـاره , المبحث الـثـاني عن محددات الفقر وطرق قياسه المبحث الثالث عن مسببات الفقر وآثاره الإقتصاديه والإجتماعيه.

الفصل الثالث بعنوان التمويل الأصغر والفقر في السودان والتحديات التي تواجهه ، يتكـون الفصـل من ثلاثة مباحث الأول عن تجربة التمويل الأصـغر في السـودان الثـاني عن إستراتيجية بنك السودان المركزي للتمويل الأصغر , الثـالـث عن دور التمويل الأصـغر في الحد من ظاهرة البطاله .

الفصل الرابع والأخير عن الدراسه الميدانيه ويتكون ايضاً من ثلاثة مباحث الأول نبذه عن المصرف موضع الدراسه المبحث الثاني عن التمويل الأصغر بالمصرف المبحث الثالث تحليل البيانات وإختبار الفرضيات.

واخيراً الخاتمه وفيها النتائج والتوصيات والمصادر والملاحق.

ثانياً : الدراسات السابقه:-

1/ دراسة/ سعاد يوسف احمد البلاغ – المشكلات والعوائق التي تواجه صناعه التمويل الصغير في السودان وكيفية تذليلها - 2008م :-[1]

- مشكلة البحث و الهدف منه:-

أ/ مشكلة البحث:-

تساهم الصناعات الصغيره في كثير من الدول مساهمات إيجابيه في النواحي الإقتصاديه والإجتماعيه ولها عائدات ومردودات مجزيه علي المستوي الإقتصاد الكلي وفي الناتج المحلي الإجمالي مما يجعل دعم وتشجيع المنشآت الصغيره من الأولويات في الخطط والبرامج الاقتصاديه للدول الناميه.

بينما نجد مساهمة الصناعات الصغيره في الناتج المحلي الإجمالي السوداني 18% وهي نسبه ضئيله مقارنةً بما يتمتع بعه السودان من موارد وإمكانيات طبيعيه هائله وكوادر بشريه لها خبرات وموروثات في العمل الحرفي مما يستدعي البحث والتقصي والدراسه العميقه لكافة السياسات والبرامج الخاصه بالصناعات الصغيره وتحديد العقبات والإختناقات الأساسيه التي تحد من إنطلاقة هذا القطاع ، ومن ثم إقتراح الحلول والمعالجات العمليه التي تمكن التمويل الأصغر من القيام بدوره كاملاً في تحقيق التنميه الإقتصاديه والإجتماعيه وتحقيق مساهمه إيجابيه علي مستوي القطاع الصناعي والناتج المحلي الإجمالي.

ب/ الهدف من البحث:-

تهدف الدراسه الي تحليل سياسات التمويل الأصغر الصادره من وحدة التمويل الاصغر بنك السودان المركزي ، وتسليط الضوء علي كافة المشاكل والمعوقات التي تحد من انطلاقها , كما ستعتبر الدراسه تحليلاً للسياسات والقوانين الحكوميه الداعمه للصناعات والأعمال الصغيره وصولاً إلي إستراتيجيه علميه وعمليه لتعزيز دور التمويل الأصغر في تحقيق التنميه وتوفير بيئه ومحيط صناعي يساعد علي الإستمرار والنمو والتطور.

- **فرضيات البحث ومنهجيته :-**

أ/ فرضيات البحث:-

يفترض البحث عدم وجود إطار تشريعي مساند للصناعات والأعمال الصغيره يعيق من نجاح هذه الصناعات والأعمال ومما يعيق نجاح هذه المشاريع ضعف دور الإتحادات المهنيه والتسويق لمنتجاتها .

ب/ منهجية البحث:-

تعتمد الدراسه علي الإسلوب الإحصائي الوصفي والمنهج التحليلي المستند بشكل أساسي علي البيانات من مصادرها الأوليه والثانويه .

- **اهم النتائج والتوصيات:-**

أ/ النتائج:-

---

[1] سعاد يوسف احمد البلاغ – المشكلات والعوائق التي تواجه صناعة التمويل الصغير في السودان وكيفية تذليلها بحث ماجستير غير منشور جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا اشراف د/خالد حسن البيلي 2008

تناول هذا البحث دراسة المشاكل والمعوقات التي تواجه الصناعات الصغيره بالسودان (قطاع معاصر الزيوت) وقد توصل البحث بعد تحليل الإستبيان والذي تم إجرائه مع 28 صاحب معصرة زيوت أليه إلى ان المشاكل تتمثل في عدم توفر الإطار التشريعي المساند للصناعات الصغيره وتعدد الجهات ذات الصله بقطاع الصناعات والأعمال الصغيره إضافه لضعف دور الإتحادات المهنيه في التمويل , التسويق , التدريب ونقل التقنيه.

ب/ التوصيات:-

تسهيل الإجراءات الآزمه للحصول علي التمويل الأصغر وذلك بانشاء بنوك لتغطية المدن والأرياف مع إلتزام الدوله بتوفير الدعم الازم لها وحث المصارف واصحاب المشاريع للإهتمام بدراسة السوق ومهارات التسويق قبل البدء في تنفيذ المشروع.

تنمية كافة الكوادر البشريه والإرتقاء بقدراتهم بالتدريب المستمر للكوادر العامله بوزارة الصناعه باعتبارها الجهه المشرفه علي قطاع الصناعات الصغيره , أخيراً اهمية وجود قانون للصناعات الصغيره ليضمن تنظيمها ومساندتها.

2/ دراسة / محمد عثمان محمد الامين - آثار سياسات البنك المركزي علي منح التمويل الأصغر- 2004/2008 :-[1]

- **مشكلة البحث و الهدف منه:-**

أ/ مشكلة البحث:-

قطاع الصناعات الصغيره من القطاعات المهمه التي تعمل علي خلق وإضافة مقدره في الناتج القومي الإجمالي وتضييق دائرة الفقر في الدول الأقل نمواً.

إلا أن عدم كفاية التمويل المقدم لهذا القطاع وإنعدام المتابعه في حالة التمويل من الجهات المصرفيه ادي إلي فشل الكثير من المشروعات.

بالإضافه لعدة اسباب اخري ادت بدورها إلي ضعف تمويل هذا القطاع ومنها قلة الوعي المصرفي وفقه البيوع لدي العاملين في قطاع الصناعات الصغيره , وأنه في كثير من الأحيان ونسبةً ولمحدودية إمكانيات القطاعات الصغيره تعجز هذه القطاعات عن توفير الضمانات الازمه للحصول علي التمويل , إضافةً إلي أن الصناعات الصغيره عرضةً للتغيرات الخارجيه بدرجه اكبر من الصناعات الكبيره.

إذا فإن دور المصارف ضئيل في هذا القطاع بالرغم من الإهتمام المتزايد عاماً بعد عام من جانب ألبنك ألمركزي من خلال سياسات البنك المركزي التي تختص بمنح التمويل الأصغر.

ب/ الهدف من البحث:-

يهدف البحث لتاكيد اهمية قطاع التمويل الأصغر, ومعرفة المعوقات التي تحول دون تقديم التمويل اللازم له , وتوضيح دور وأهمية إدارة وحدات التمويل الأصغر في الجهاز المصرفي في ما يتعلق بمنح التمويل الأصغر.

---

[1] محمد عثمان محمد الامين - آثار سياسات التمويل الاصغر – دراسة حاله بنك فيصل الاسلامي 2004/2008 جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا بحث ماجستير غير منشور اشراف د/ ابراهيم فضل المولي بشير

دراسة مدي إلتزام ألمصارف بتنفيذ سياسات البنك المركزي المتعلقه بمنح التمويل الأصغر.

- **فرضيات البحث ومنهجيته :-**

ا/ فرضيات البحث:-

يعمل البحث علي إختبار صحة أن المشروعات الصغيره ذات مخاطر عاليه مما يؤدي إلي تمويلها بنسب ضئيله مقارنةً بباقي القطاعات. كما أن ضعف ألضمانات يحول دون الحصول علي التمويل الآزم والكافي ممايؤدي لفشل المشاريع.

كما أن عدم إلتزام المصارف بسياسات وتوجيهات بنك السودان المركزي ذات الصله بقطاع التمويل الأصغر يهدد هذه المشاريع بعدم الإنتاجيه والإستقرار.

ب/ منهجية البحث:-

تقوم الدراسه علي أساس المنهج الوصفي التحليلي – دراسة حاله بنك فيصل الإسلامي السوداني , إضافه للمراجع العلميه والدوريات والمنشورات المتعلقه بموضوع البحث .

- **أهم النتائج والتوصيات:-**

أ/ أهم النتائج:-

المشروعات الصغيره ذات مخاطر عاليه ممايؤدي إلي تمويلها بنسب اقل مقارنةً بباقي القطاعات كما أن ضعف الضمانات الآزمه يحول دون الحصول علي التمويل الكافي للمشروعات الصغيره مما يتسبب في فشلها.

السياسات الإقتصاديه في الدوله إهتمت بقطاع التمويل الصغير ودوره في التنميه الإقتصاديه بدليل وجود نص في السياسات النقديه والتمويليه التي تصدر من البنك المركزي بتوجيه نسبه لاتقل عن 12% من إجمالي التمويل لهذه القطاعات إضافةً إلا ان موجهات البنك المركزي وسياساته ذات الصله بالتمويل الأصغر تحتاج إلي إعادة نظر لكي تتشجع المصارف علي الإلتزام بها.

ب/ أهم التوصيات:

خلصت هذه الدراسه الي مجموعه من التوصيات أهمها:-

ضرورة تظافر الجهود والمشوره بين البنك المركزي والبنوك العامله بالدوله والإستعانه بالخبرات المحليه والأجنبيه للخروج بموجهات وسياسات مقنعه وملزمه لتطوير هذا القطاع , إضافةً لإدخال معالجات فيما يختص بالضمانات والضرائب والرسوم المفروضه علي التمويل الممنوح , إتاحة فرص التدريب للقطاع الحرفي لتنمية المهارات الإداريه والتسويقيه والإنتاجيه و محو أمية أصحاب المشاريع الذين لم يلتحقو بالمدارس والأستفاده من طلبة الخدمه الوطنيه في ذلك.

3/ دراسة/ صديق محمد ادم – التمويل الاصغر للمنشآت الصغيره واثره علي البيئه الإقتصاديه والإجتماعيه 2010:-[1]

- **مشكلة البحث و الهدف منه:-**

أ/ مشكلة البحث:-

تتمثل مشكلة البحث في معرفة آثار التمويل الأصغر علي البيئه الإجتماعيه والإقتصاديه وإلي اي حد يساهم التمويل الأصغر في حماية الأطفال وأخيراً معرفة الكيفيه التي يساهم بها الأصغر في الحد من البطاله .

ب/ اهداف الدراسه:-

تهدف الدراسه إلي تحديد مفهوم التمويل الأصغر والمنشآت الصغيره وتوضيح أهميتها , وتحديد الأثر المترتب علي الفقر والبطاله , كما يهدف لمعرفة الأسس السليمه للحصول علي التمويل الأصغر وكيفية تنميتها.

- **فرضيات البحث ومنهجيته:-**

أ/ فرضيات البحث:-

يسعي البحث لإختبار وجود علاقه ذات دلاله معنويه بين التمويل الأصغر للمنشآت الصغيره وتنمية البيئه الإجتماعيه والإقتصاديه.

ب/ منهجية البحث:-

إتبع الباحث المناهج العلميه التاليه:

ا/ المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقه.

ب/ المنهج الإستنباطي في تحديد فرضيات الدراسه والتعرف علي المشكله.

ج/ المنهج الإستقرائي لتحديد فرضيات الدراسه والتعرف علي المشكله.

د/ المنهج الوصفي التحليلي باسلوب دراسة الحاله لمعرفه أثر تمويل المشروعات الصغيره علي البنيه الإقتصاديه والإجتماعيه.

- **اهم النتائج والتوصيات:-**

أ/ النتائج:

ضرورة الإستفاده من الثروات المحليه من مواد أوليه وقوي عامله حتي يتم التمكن من بناء بنيه تحتيه للمشاريع الإنتاجيه الصغيره والتي تعمل علي رفع المستوي المعيشي والصحي والثقافي لشريحه كبيره من المجتمع , ضرورة وضع إستراتيجيه شامله ومتكامله لأنشطه الإنتاج الأسري وذلك سعياً لزيادة دخلها.

تطوير القطاع الخاص وتنمية دوره في دفع عملية التنميه الإقتصاديه والإجتماعيه وتطوير اسواق عناصر الانتاج .

ب/ أهم التوصيات:-

يوصي الباحث بتشجيع الإستثمار في الصناعات الصغيره وذلك بتسهيل الإجراءات بصفه عامه وإجراءات التمويل بصفه خاصه مع الإهتمام بالموارد المحليه وتدريب القوي العامله , دعم منتجات الصناعات الصغيره والمنتجات الأسريه وإنشاء مجمعات تسويقيه ودعائيه لها والإهتمام بالحرف والصناعات اليدويه التقليديه كمنتجات إقتصاديه وسياحيه.

---

[1] صديق محمد ادم – التمويل الاصغر للمنشات الصغيره واثره علي البيئه الاقتصاديه والاجتماعي بحث غيرمنشور لنيل درجه الماجستير جامعه السودان للعلوم والتكنلوجيا 2010 اشراف د/ بابكر ابراهيم بابكر

الإهتمام بدراسات بحوث السوق وتطوير المنتجات في الصناعات الصغيره امام المنافسه الخارجيه والتركيز علي تطوير الصناعات الريفيه , تاسيس قاعده بيانات عن التمويل الصناعي والمنشآت الصغيره مما يساعد علي تطوير القطاع وبناء جيل جديد من رجال الأعمال ونشر ثقافة العمل الحر.

4/ دراسة/ محمد سر الختم عمر – دور البنك الزراعي السوداني في التمويل الأصغر:-[1]

- **مشكلة البحث و الهدف منه:-**

أ/ مشكلة البحث:-

يسود إعتقاد وسط الممارسين والأكاديمين بان تجربة المصارف السودانيه في مجال التمويل الأصغر لم تحقق النجاح المطلوب والآمال المعلقه علي هذا القطاع ويوجه الإعتقاد علي وجه الخصوص إلي المصارف المتخصصه باعتبارها من المؤسسات التي وضعت التمويل الصغير من بين أهدافها.

ب/ الهدف من البحث:-

يهدف البحث لتقديم تجربة البنك الزراعي السوداني في مجال التمويل الأصغر باعتباره أول مؤسسه مصرفيه في السودان تساهم في مجال التمويل الأصغر.

- **فرضيات البحث ومنهجيته :-**

أ/ فرضيات البحث:-

تجري المحاوله في هذا البحث للإجابه علي التساؤلات التاليه:

هل إستطاع البنك الزراعي إستيفاء متطلبات وموجهات بنك السودان المركزي فيما يتعلق بالتمويل الاصغر؟

إلي اي مدي حقق البنك الزراعي فرع حله كوكو النجاح في التمويل الأصغر؟

ب/ منهجية البحث:-

يتبع البحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي كما يعتمد علي تحليل البيانات الإحصائيه من المصادر الأوليه والمصادر الثانويه .

- **أهم النتائج والتوصيات:-**

قام البنك الزراعي السوداني بتحقيق نتائج جيده في مجال التمويل الأصغر حيث قام بحماية صغار المزارعين من نظام الشيل التقليدي الذي يقوم به كبار التجار كمساعده للمزارعين ولكنه في نفس الوقت إسلوب ساعد التجار علي إستقلال المزارعين بدلاً عن مساعدتهم.

خلصت هذه الدراسه الي مجموعه من التوصيات في المحورين التاليين :

أ/ محور العرض وفيه توصي ألدراسه بالاتي:

الإنتشار المنطقي لمؤسسات التمويل بطريقه تمكن من الوصول لكل الفئات المستهدفه.

إستخدام افضل الطرق والأساليب لتقليل تكلفه الوصول.

المتابعه اللصيقه من قبل مؤسسات التمويل الأصغر لتلافي أي إنحراف او إخفاق في اي مرحلة من مراحل التمويل .

[1] محمد سر الختم عمر – دور البنك الزراعي السوداني في التمويل الاصغر - بحث غيرمنشور لنيل درجه الماجستير جامعه السودان للعلوم والتكنلوجيا 2000- 2006اشراف د/ عصام محمد علي الليثي

تدريب المختصين بامر التمويل الأصغر التدريب الازم والكافي والذي يمكنهم من القيام بدورهم علي اكمل وجه.

ب/ محور الطلب وفيه توصي الدراسه بالآتي:-

لابد من تعريف عام موحد ومتفق عليه للمجموعات المستهدفه بالتمويل الأصغر.

تكوين آليات إختيار المستهدفين وفق معيار الجديه والإنضباط والإستقامه للحد من حالات التعثر بسبب التحاليل وحالات التزوير والغش.

ان يكون معيار الجدوي الإقتصاديه والتدفقات النقديه الموجبه للمشروع من الأسس والضوابط التي تحكم منح التمويل الأصغر.

ضروره إختيار المنتجات الماليه بواسطه المستهدفين دون التدخل من الغير .

5/ دراسة/ مشاعر عوض ادريس آثار تمويل المؤسسات الماليه للمشروعات الصغيره 2000-2007:[1]

- **الهدف والمشكلة من البحث:-**

أ/ هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلي ابراز دور المؤسسات الماليه في تمويل المشروعات الصغيره ومن ثم العمل علي تخفيف حدة الفقر.

ب/ مشكلة البحث:

تركز البنوك التجاريه وغيرها من المؤسسات الماليه التمويليه في أنشطتها علي تقديم التمويل للقطاعات والفئات كبيرة الحجم اما المشروعات الصغيره فلم تحظي بالفرصه المناسبه لذا جاء البحث لمناقشة موضوع مساهمات المؤسسات الماليه في زيادة الدخل من خلال التمويل الصغير.

- **فرضيات ومنهج البحث:**

أ/ الفرضيات:

يفترض البحث أن توفير التمويل المناسب للمشروعات الصغيره يؤدي لزيادة الدخل وإستقرار ملاكها , وأن التمويل الأصغر يساهم في تخفيف حدة الفقر , كما أن السياسات التمويليه غير المرنه فيما يختص بتمويل المشروعات الصغيره توثر سلباً علي إنتاج و نجاح المشاريع.

ضعف الضمانات المتاحه لصغار المنتجين يعيق عملية الحصول علي التمويل المناسب.

ب/ منهجية البحث:-

يعتمد البحث استخدام المنهج الإحصائي التحليلي وذلك لتحليل المعلومات بغرض الحصول علي النتائج التي يسعي البحث لتحقيقها عن طريق إستخدام الأساليب الإحصائيه بالإضافه للمنهج الوصفي.

- **أهم النتائج والتوصيات :**

أ/ أهم النتائج:

[1] مشاعر عوض ادريس آثار تمويل المؤسسات الماليه للمشروعات الصغيره 200-2007 بحث تكميلي لنيل درجه الماجستير جامعه السودان للعلوم والتكنلوجيا اشراف د/ ابراهيم فضل المولي

يؤدي توفير التمويل المناسب للمشروعات الصغيره لتحسين اوضاع الأسر وزيادة دخلهم وإتاحة فرصة عمل جديده لهم , أذ ان لحجم التمويل دور كبير في إنتاج المشروع الصغير ويساعد علي استقراره ونجاحه. التمويل الاصغر مريح إذا تم بالطريقه الصحيحه .

ب/ اهم التوصيات:

توصلت الدراسه لمجموعه من التوصيات منها ضروره توجيه المزيد من الاهتمام لتمويل المشروعات الصغيره في السياسه الكليه للدوله والسياسات القطاعيه وذلك بزياده النسب وحث المصارف ومتابعتاها للتاكد من التزامها بالسياسات الخاصه بالتمويل الاصغر. ايضا ضروره التعاون بين المصارف والاتحادات والروابط والمنظمات لتموين محافظ وصناديق تتبني مشاريع الاسر المنتجه في جميع مراحلها. اعفاء المشاريع الصغيره من الضرائب والرسوم التي تفرضها المحليات وتسهيل مهامهم وتقديم العون لهم قدر الامكان.

6/ دراسة / احمد عبدالله البدوي عبد الجبار – دور الصناعات الصغيره في التنميه المستدامه في السودان – دراسه حاله ولاية الخرطوم 2000 – 2009 :-[1]

مشكلة الدراسه :-

تتمثل مشكلة الدراسه في تزايد معدلات البطاله باشكالها المختلفه في المدن والأرياف وعدم مقدرة القطاع العام الحكومي علي إستيعاب الأعداد المتزايده من الخريجين وغيرهم في الوظائف الحكوميه ، هذا إضافةً لتزايد معدلات الفقر المدقع الذي يعيش فيه غالبية السكان وكذلك العجز المستديم في الميزان التجاري الناتج عن إعتماد السودان علي الواردات وخاصةً السلع الرأس ماليه ومعظم مدخلات الإنتاج علاوةً علي إعتماد السودان علي صادرات المواد الأوليه والتي يكون معدل التبادل التجاري في غير صالحها بعكس السلع الصناعيه بحسب ماجاء في فرضية (بريبش – سنجر) .

أيضاً تتمثل المشكله في تجاهل الحكومات المختلف في السودان لقطاع الصناعات الصغيره والمشاكل التي تواجهه ، وإنحيازها للصناعات الكبيره وعدم مراعاة العلاقه بينهما والتي تؤدي إلي استدامة التنميه في السودان .

أهداف الدراسه:

تهدف الدراسه إلي تحقيق التنميه المستدامه عن طريق تنمية الصناعات الصغيره وإقامة نسق تكافلي بينها وبين الصناعات الكبيره ، إضافةً إلإ إبراز الأدور الذي يمكن ان تلعبه الصناعات الصغيره في مواجهة مشكلة البطاله في السودان وهو دور اساسي لتحقيق التنميه المستدامه ، كما تهدف لإبراز الدور الذي يكمن ان تلعبه في معالجة العجز المستديم في الميزان التجاري عن طريق إحلال الواردات وزياده الصادرات .

فرضيات البحث:

[1] دور الصناعات الصغيره في التنميه المستدامه في السودان احمد عبدالله البدوي عبد الجبار –دراسه حاله ولايةالخرطوم 2000 – 2009

يفترض البحث ان الصناعات الصغيره تساهم في محاربة البطاله بحكم انها مكثفه للعمل كمـا انهـا تعـمـل علي إحلال الواردات وزياده الصادرات وتعمل علي تنسيق لقرارات الإنتاج والتنسيق بين الصناعـات الصـغيره والكـبيره (التكامل المباشر) ، تمد الـصناعـات الصغيره الصناعات الكبيره بمدخـلات الإنتـاج كـما يفترض الـبحث ان الـصناعات الصغيره مدخلات الإنتاج الوسيطه التي تحتاجها الصناعات الكبيره.

منهجيه الدراسه:

المنهج التاريخي للتعرف علي الصناعات الصغيره من حيث النشأه والتطور إضافةً إلي منهج دراسـة الحـالـه لتفسير اسبـاب الظـاهـره والخروج باحكـام عامه ، إضـافة إلي المنهج الإحصائي.

أهم النتائج :

اثبتت التجربه اليـابـانيه والهنديه ان قطـاع الصناعـات الصغيره يسـهم في محـاربة البطاله والفقر وإشباع الحاجـات الأسـاسيه للافـراد عـلاوةً علي ذلك المسـاعده في إحـلال الواردات وزيادة الصادرات بإعتبارهم عناصر أساسيه لتحقيق التنميه .

كما توصلت الدراسه ايضاً إلي انعدام التكامل المباشر وغير المباشر مع الصناعـات الكبيره بمنطقة الدراسـه , نوع الضمـانات التي يطـالب بها البنك لا تتوفر لاصـحاب المشروعات الصغيره كما ان هامش الارباح غير مناسب ويدفع للتعثر.

اهم التوصيات :

تنظيم جدول مدخلات ومخرجات بين مواقع كافة الصناعات صغيرها وكبيرها للكشف عن الفجوات ومحاولة تشـجيع الإستثمـار لـسد هذه الفجـوات. علي سبيل إن الوصول للتنميه المستدامـه هو توفير التكامل بين الصناعـات الصغيره والكـبيره . كمـا توصي الدراسـه بعمل دراسات لتحديد نوع الصناعات الصغيره التي تحتاجها البلاد والعمل علي تشجيعها .

جعل هوامش المرابحه تتناسب مع عائد المشروعات والمساهمه في حل مشكلات تمويل الصناعـات الـصغيره وتخفيف القيود الاجـرائيه وإستـحداث وسـائل ضـمانـات جـديده تـفي بحاجة المصرف وصغار المنتجين.

7/ دراسه / سعيد الجيلي محمد – تمويل الصناعات الصغيره والربحيه – رسالة ماجستير غير منشور – جامعة امدرمان الاسلاميه 2005 :[1]

هدفت الدراسه إلي معرفهة دور البنوك التجاريه في تمويل الصناعات الصغيره في السودان .

[1] تمويل الصناعات الصغيره والربحيه – سعيد الجيلي محمد - رسالة ماجستير غير منشور – جامعة امدرمان الاسلاميه 2005

منهج الدراسه:

إعتمدت المنهج الوصفي التحليلي .

اهم نتائج الدراسه:

يعتبر ضعف التمويل المقدم للصناعات الصغيره والحرفيه ذو تاثير سلبي علي نمـو وتطـور الصناعــات الصغيره كـما ان نوعيه الضمانات المطلوبه توثر ســلباً ايضــاً علي نمـو الصناعـــات الصغيره إضــافةً لإرتفاع هامش الأرباح للحصول علي القروض الصغيره يمثل عائقاً امام تطور هذه القطاع.

ثاثا: التعليق علي الدراسات السابقه :

تناولت هذه الدراسه العديد من الدراسات السابقه سابقه الذكر والتي تدرج تحت عناوين مختلفه يجمع بينها التمويل الاصــغر كاحــد المتغيرات وقد اتفقت جميعـــها في اهميه التمويل الاصغر بالنسبه للدول الناميه , وعلي اهميه توفـير مصــادر تمويل ميســره لقطـــاع الاعمــال الصغيره لحل المشكله الاساسيه في تطور وإستدامه هذا القطاع المهم لدفع عجله الاقتصــاد في اي من الدول التي تعــاني من تدني مســتويــات دخــل افرادهــا. ودراسـات اخري ركزت علي المشــاكل والمعوقــات التي تحـد من انطـلاقة سياســات التمويل الاصغر , إضـافةً إلي تحـــليل السياسات والقوانين الحكوميه الداعمه للصناعات والأعمال الصغيره.

المواضيع التي اتفقت عليها الدراســات الســابقه:

اتفقت الدراســات الســابقه علي ان التمويل الاصـغر يســهم في محـاربة البطـــاله والفقر وإشباع الحاجــات الأســـاسيه للافــراد. كمـا إجتمعت علي ان للتمويل الاصــغر مساهمـــات إيجابيه في كثير من الدول في النواحي الإقتصــاديه والإجتمـاعيه وان له عـــائدات ومردودات مجزيه علي المستوي الإقتصاد الكلي وفي الناتج المحلي الإجمالي.

قد تقاطعت الدراسات السابقه في العديد من العناوين :-

1/ دور مؤسسات التمويل في دعم الصناعات الصغير.

2/ دور الحكومه في تنمية الصناعات الصغيره.

3/ المشاكل والمعوقات التي تواجه صناعة التمويل الاصغر.

4/ دور التمويل الاصغر في مكافحه ظاهره البطاله.

علاوةً علي ماسبق استفادت الدراسه الحاليه من الدراسات السابقه في الاتي:-

توفير بعض المعلومات والبيانات التي تحتاجها الدراسه , كما ساعدت في بناء

الاطار العام للدراسه وفي تحديد المنهجيه وبناء الادوات وطريقه اختيار العينه الاحصائيه وفئاتها كما اتاحت الفرصه للاطلاع علي الاساليب الاحصائيه المستخدمه في تحليل واستخلاص النتائج والتوصيات.

بصوره عامه كان الاطلاع علي الدراسات السابقه أثرا إيجابياً علي إعداد هذه الدراسه في كافة فصولها بصورهخاصه صياغه المشكله والتساؤلات بصوره مختلفه عن ماسبق من الدراسات

الفصل الاول

مفهوم التمويل الأصغر واثره في الحد من ظاهره البطاله

الفصل الاول

مفهوم التمويل الأصغر أثره في الحد من ظاهره البطاله

المبحث الأول: المفاهيم المختلفه للتمويل الأصغر:

اولاً: مفهوم التمويل الأصغر :-[1]

التمويل الأصغر يعرف بأنه تقديم حزمه أو تشكيله من الخدمات الماليه وغـير المـاليه للفئات من الفقراء النشـطين اقتصـادياً الذين يعملون لحسابهم الخاص ، ويملكون أعمـــــال أو أنشطه يديرونها بأنفسهم ، وتم تأسيسها في أغلب الأحيان من مواردهم الذاتيه.
وتتضمن هذه الحزمه من الخدمات ألماليه الآتي:
تقديم القروض الصغيره ، إدخار الأموال ، التأمين المشاريع الصغيره ، التحويلات الماليه ، سداد فواتير الخدمات المختلفه . وعليه يعرف التمويل الأصغر بأنه:

(**تقديم الخدمات المالية للفقراء من منظمي مشروعات العمل الحر**).

كما يعرف التمويل الأصغر بأنه: تقديم الخدمات المالية للفقراء من منظمي مشروعات العمل الحر ، برزت الحاجة للتمويل الأصغر بالشكل الوارد في التعريف أعلاه لحل مشكلات ما يعرف بالحرمان

أو الإقصاء المالي التي تعاني منها بدرجة أكبر الشرائح الفقيرة من أفراد المجتمع. وتتمثل هذه المشكلات في الآتي:
- مشكلة التواجد تنحصر هذه المشكلة في أن الخدمات المالية الرسمية غير متاحة أو في الأصل غير موجودة للفقراء من أفراد المجتمع.

[1] برنامج بنك السودان المركزي لبناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل الأصغر الحقيبة التدريبية الثانية (اساسيات التمويل الأصغر) اكتوبر 2012 ، ص 30.

- مشكلة إمكانية الوصول حتى في الحالات التي تكون فيها الخدمات المالية متاحة أو موجودة للفقراء، فإنها غير ميسرة، أي أنهم لا يتمكنون من الوصول إلى مؤسسات التمويل الرسمية لوجود عوائق تحول دون وصولهم لهذه المؤسسات.
- مشكلة القدرة على الاستخدام حتى في الحالات التي يتمكن فيها الفقراء من الوصول إلى مؤسسات التمويل الرسمية، فإنهم في الغالب لا يحصلون على تشكيله الخدمات المالية تلائم كل احتياجاتهم ورغباتهم.
- مشكلة تحقيق المساواة من حيث النوع (الجنس) حتى عند حل المشكلات المتعلق بإتاحة وتوفير الخدمات المالية الرسمية، فإن الرجال أكثر حظاً في التمتع بهذه الخدمات من النساء.

الفرق بين التمويل الأصغر والقروض متناهية الصغر:-

يختلف مفهوم التمويل الأصغر عن مفهوم القروض متناهية الصغر أو الائتمان متناهي الصغر ، فالقروض متناهية الصغر أو الائتمان متناهي الصغر يعتبران أحد مكونات أو عناصر التمويل الأصغر والذي يتعدى مفهومه تقديم الخدمات المالية وغير المالية.

برزت الحاجة للتمويل الأصغر بالشكل الوارد في التعريف أعلاه لحل مشكلات ما يعرف بالحرمان

أو الإقصاء المالي التي تعاني منها بدرجة أكبر الشرائح الفقيرة من أفراد المجتمع. وتتمثل هذه المشكلات في الآتي:
- مشكلة التواجد تنحصر هذه المشكلة في أن الخدمات المالية الرسمية غير متاحة أو في الأصل غير موجودة للفقراء من أفراد المجتمع.
- مشكلة إمكانية الوصول حتى في الحالات التي تكون فيها الخدمات المالية متاحة أو موجودة للفقراء، فإنها غير ميسرة، أي أنهم لا يتمكنون من الوصول إلى مؤسسات التمويل الرسمية لوجود عوائق تحول دون وصولهم لهذه المؤسسات.
- مشكلة القدرة على الاستخدام حتى في الحالات التي يتمكن فيها الفقراء من الوصول إلى مؤسسات التمويل الرسمية، فإنهم في الغالب لا يحصلون على تشكيله الخدمات المالية تلائم كل احتياجاتهم ورغباتهم.
- مشكلة تحقيق المساواة من حيث النوع (الجنس) حتى عند حل المشكلات المتعلق بإتاحة وتوفير الخدمات المالية الرسمية، فإن الرجال أكثر حظاً في التمتع بهذه الخدمات من النساء.

أسباب إحجام البنوك عن تمويل المشروعات الأصغر:[1]

تحجم البنوك أو تتردد في تمويل المشروعات الصغيره عادةً للعديد من الاسباب منها عدم توافق السياسات الائتمانية للبنوك وسياسات التمويل الاصغر.عدم توفر الضمانات التقليدية التي تطالب بها البنوك عادةً ، عدم توفر السجل الائتماني والقدرة على إعداده عند عملاء التمويل الاصغر ،

[1] برنامج بنك السودان المركزي لبناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل الأصغر الحقيبة التدريبية الثانية (اساسيات التمويل الأصغر) اكتوبر 2012 ، ص 45.

ارتفـــاع المخـــاطـــر المتعالقه بالتمويل الاصـغر الذي يمكن ان ينتج عن نقص البيانات اللازمة عن تلك المشاريع ، ومن الاسباب ايضا ضعف الخبرة العملية لأصحاب تلك المشـــاريع، عدم وجـود دوائر متـخصصة لـدى بعض البنـوك للتعـامل مع تلك الشريحة ، كمايمكن ان يكون من اسباب الإحجام الصغر النسبي لحجم التمويل المطلوب.

الأسباب التي تؤدي إلى تعثر المشروعات الصغيره:[1]

هنالك العديد من الاسباب التي ئؤدي إلي تعثر المشروعات الصغيره منها مايتعلق بالمشروع ومنها مايتعلق بالجه مانحة التمويل ومنها مايتعلق باعميل ومنها مايتعلق بالدوله عدم القيام بالزيارات الميدانية للمشاريع ، عدم التاكد من صرف الأموال الممنوحة للغاية نفسها ، عدم ملائمة التمويل للغاية التي منح من اجلها ، الاعتماد على الضمانة أكثر من الاعتماد على تحليل المقدرة على السداد للمشروع ، ضعف المتابعة لمرحلة ما بعد المنح ، إدارة الشخص الواحد ، مشاكل قانونية تتعلق بالدوله ، نقص المعلومات عن العميل ، عدم مقدرة المشروع على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية ، النزاع بين الشركاء ، التوسع غير المبرر ، عدم تطوير المنتجات وبما يتفق مع التغير مع أذواق المستهلكين.

عملاء التمويل الأصغر:[2]

إن عملاء التمويل الأصغر هم "الفقراء النشطين اقتصـاديا" أو الأفـراد ذوي الـدخـل المتدني غير القادرين على دخـول مؤسسـات التمويل الرسـمي. ويجب أن يكـون لـدى هـــؤلاء العملاء فرصا اقتصادية ومهارات أعمال حيث انه لا يجب أن تستخدم الأمـوال التي يسـتلمونها لأغراض الاستهلاك بل لأغـراض منتجـة. ولهذا السبب، يعتبر أفقـر الفقراء، أو المحرومــون، خارج الفئة المستهدفة لمؤسسات التمويل الأصغر.

منتجات التمويل الأصغر:[3]

أن الخدمـات المقدمـة من قـبل مؤسســات التمويل الأصــغر متعددة وتشمــل التمويل، التوفير، التامين، وتحويل الأموال. وقد تقدم مؤسســات التمويل الأصـغر أحـيانا خدمــات غير مـالية مـثل التدريب والاستشــارات. ويخـصص هذا الموضـوع لتحـليل الصـفات الرئيسية لهذه الخدمــات. يشـكل التمـويل، وبشـكل مـتزايد التوفير، الخدمـات الرئيسـية التي تقمـها مؤسسـات التمويل الأصـغر، ومـع نـمـو هذا القطــاع وبلوغه، يتم إضافة خدمات جديدة من قبل العديد من المؤسسات.

---

[1] برنامج بنك السودان المركزي لبناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل الأصغر الحقيبة التدريبية الثانية (اساسيات التمويل الأصغر) اكتوبر 2012 ، ص 45.

[2] برنامج بنك السودان المركزي لبناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل الأصغر الحقيبة التدريبية الثانية (اساسيات التمويل الأصغر) اكتوبر 2012 ، ص 46.

[3] برنامج بنك السودان المركزي لبناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل الأصغر الحقيبة التدريبية الثانية (اساسيات التمويل الأصغر) اكتوبر 2012 ، ص 46.

ثانيا: مفهوم التنميه:-[1]

الإهتمام بالتنميه جاء منذ القدم حيث كانت تعني النمو الإقتصادي وإستمرت قضية التنميه بمعني تطوير الإقتصاد القوي بحسب آراء العلماء الإقتصاديون من أمثال آدم سمـــيث حيث قدم كتابه الشهير (بحث في طبيعة التنميه واسباب ثروة الامم) والذي حدد فيه عناصــر التنميه ودعا للإدخار وترك الإسراف وتقسيم العمل وحرية القطاع الخاص لدفع عـجلة الإنتاج والإقتصاد القومي. ومن هنا نجد أن التنميه كمفهوم قد ظهرت في الفكــر العالمي بعد الــحرب العالميه الثانيه اي في الفتره التي نالت فيها الكثير من دول العــالم الثالث إســتقلالها الســياسي وزوال الإستعمارالاوربي ومن ثم أزدياد وعي الشـــعوب بحـــاجياتها من انمو الإقتصـــــادي والإجتماعي والتكنلوجي .

للتنـميه الــعديد من التعريفـــات لاتختلف في الهدف وإنما تختلف في الصـــياغه والإسـتراتيجيه والتخطيط ولكنها تفهم بمفاهيم المجتمع المعني ثقافياً وجغرافياً وزمـــانياً دون الإخلال بالقيم الحضاريه. إن التنميه هدف عام وشامل لعمليه ديناميكيـه تحدث في الـــمجتمع وتتحلي مظاهرها في تلك السلسله من التغيرات البنائيه والوظيفيه التي تعيين مكونات المجتمع وتعتمد هذه العمــليه علي التحكم في حجم ونوعيه الموارد الماديه والبشريه المتاحه والوصول بها لأقصي إستقلال ممكن في أقصر فتره مستطاعه وذلك بهدف تحقيق الرفاهيه الإقتصـــاديه والإجتماعيه المنشوده للغالبيه العظمي من أفراد المجتمع.

ثالثاً: مفهوم التنميه والنوع:-[2]

إن الأمم في سعيها المتواصل لتوفير الحاجـــيات الأساسيه والرفاهيه لشعوبها أولـــــت إهتماما خاصاً لإسهامات المرأه في الإنتاج حيث ان النساء يشكلن 50% من سكان أي مـجتمع لذا فإنه من الضروري الإهتمام بترقية المرأه والسعي الجاد لإدماجها في الحياه الإقتصـــــاديه والإجتماعيه وذلك في سبيل تطوير الأسر وبالتالي المجتمع لكي تتحقق التنميه المسـتدامـه وهذا يلزم المجتمعات بالتعليم ، السعي ، التدريب والتعاون والتكاتف بين افراد المجتمع و يعــد ذلك مدخلاً سليماً من مداخل التنميه.

رابعاً: مفهوم الحرمان المالي :-[3]

يشير الحرمان المالي إلي العملية التي بموجبها يواجه أفراد المجتمع المصاعب والعوائق فيما يتعلق بالوصول إلي مصادر منتجات الخدمات المالية الأساسية والتمكن من إستخدامها بصورة تلائم إحتياجاتهم والتمكن في ذات الوقت من ممارسة حياة (اقتصادية واجتماعية) طبيعية في المجتمع الذي يعيشون فيه. يقصد بالخدمات المالية الأساسية المشار إليها في هذا التعريف الآتي:

---

[1] انعام ابشر احمد (ادماج النوع في مشاريع وبرامج التنميه الريفيه) جامعه كردفان ماجستير الموارد الطبيعيه والدراسات البيئيه كليه الموارد الطبيعيه والدراسات البيئيه بحث غير منشور ص 23 2008

[2] انعام ابشر احمد مرجع سابق ص 24

[3] برنامج بناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل الأصغر. مرجع سابق ص 17

حسابات الإيداع (جارية أو آجلة) , حسابات الإدخار, التمويل (الإئتمان) التحويلات الماليه , خدمات التأمين و خدمات المشورة المالية.

هناك إعــتقاد سائد بأنه إذا توفرت إمكانية الحصول علي حسابات الإيداع لـــدي أفراد المجتمع وتوفرت لهم إمكانية إستخدام هذه الحسابات، فإن ذلك يعتبر بمثابة المدخل السليم للـخروج من دائرة الحرمــان المـالي. فالـحصول علي حــساب الإيداع هو الشـرط الضروري للحصول علي سائر الخدمات والمنتجات المـالية الأخرى.

وهناك إعـتقاد آخر سائد مفاده أن الحرمان المالي يؤدي في المحصلة النهائية إلي حدوث الحــرمان الإجــتماعي والذي تتـجلي أبـرز مظاهره في شكل الحرمان من التمتع بخدمات تؤثر علي نوعية وجودة المستوي المعيشي للإنسان مثل خدمات التعليم والصحة والسكن.

أشكال الحرمان المالي:

تتعدد أشكال ومظاهر الحرمان المالي وبصفة عامة يدور الحديث عن أربعة أشكال ومظاهر للحرمان المالي، وهي:

أ/ الحرمان المصرفي

يقصد به عدم التمكن من الوصول إلي الخدمات المصرفية والاستفادة منها (استخدامها)، وتتجلي أهم مظاهره في الحصول علي حساب إيداع مصرفي (حساب جاري). وتتمثل ابرز الآثار السلبية التي تنجم عن الحرمان المصرفي في الآتي:

التعرض لمخاطر السرقة وفقدان الأموال ، عدم التمكن من استخدام السداد المؤجل عن طريق استخدام الشيكات ، عدم الاستفادة من خدمة التحويلات المالية (الراتب، المعاش، التحويلات للغير).عدم الإستفادة من خدمة التحويلات الإكترونية والتي تعتبر أقل تكلفة وأكثر سرعة ، الحرمان من الحصول علي القروض أو التمويل.

وبالنظر للحرمان المصرفي من حيث العمق ، نجد أن مستوياته تتفاوت مابين أفراد المجتمع من شخص إلي آخر، وذلك علي النحو التالي:

- غير المغطيين بالخدمة المصرفية: ويقصد بهم أفراد المجتمع الذين يكونون محرومين تماماً من أي نوع من أنواع الخدمات المصرفية (حرمان كلي).
- المغطيين جزئياً بالخدمة المصرفية ويقصد بهم أفراد المجتمع الذين لا يكونون محرومين تماماً من الخدمات المصرفية، كان يكون لدي الشخص حساب مصرفي جاري ولكنه لا يستفيد من خدمات الشيكات أو تسهيلات الدفع الالكتروني وبطاقات الائتمان.
- المغطيين كلياً بالخدمة المصرفية ويقصد بهم أفراد المجتمع الذين يتمتعون باستخدام كافة منتجات الخدمات المصرفية وبما يلائم احتياجاتهم ومركزهم الاقتصادي والاجتماعي.

ب/ الحرمان الادخاري[1]

في معظم الأحوال يعتبر الحرمان من الإدخار هو نتاج للحرمان الإجتماعي وليس أحد أسبابه ، وذلك كما توضحه النماذج التالية:

[1] برنامج بناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل الأصغر. مرجع سابق ص 18

الافتقار إلي النقود والاموال اللازمة للإدخار بسبب تدني مستوي الدخل.عدم التعود علي وضع المدخرات في البنوك.عدم في التعامل مع البنوك بسبب تجارب سابقة سيئة أو بسبب حكم خاطئ مسبق تجاه البنوك.

في كثير من الأحوال تثير مسألة الحرمان الادخاري الحديث عن إصلاح أنظمة التقاعد (المعاشات)، خصوصا فيما يتعلق بالموازنة بين تحسن مستوي الرفاهية الاقتصادية في الوقت الراهن ومستوي الرفاهية الاقتصادية في المستقبل البعيد.

ج/ الحرمان الائتماني

يعتبر الائتمان أو القروض بمثابة أداة مالية هامة تيسر إمكانية الحصول علي السلع والخدمات التي تفوق تكلفة الصرف عليها حجم الميزانية أو الدخل المتاح مثل الأثاثات، السيارات، المباني والآلات والمعدات وخلافها. فضلا عن ذلك، يعتبر الائتمان أو القروض مصدر حماية في مواجهة الأزمات وصدمات الدخل. فالحرمان من الائتمان أو من القروض قد يتسبب في الحرمان الإجتماعي بأحد الأشكال التالية:

- الشعور بالدونية وعدم تقدير الذات مقارنة بأفراد المجتمع الآخرين.
- استدامة العجز عن تغطية مصروفات ميزانية الاسرة من خلال مصادر الدخل ومن ثم الدخول في مرحلة الافراط في المديونية بسبب اللجوء الى مصادر التمويل غير الرسمية التي تتهم بالمغالاة في تقاضي تكلفة التمويل واستدراجها للمتعاملين معها للزج بهم في ما يعرف بفخ المديونية أو الحلقة المفرغة للديون. والافراط في المديونية يؤدي بدوره إلي تعميق كل من الحرمان المالي والحرمان الاجتماعي.

وبالنظر للحرمان الائتماني من حيث العمق، نجد أن مستوياته تتفاوت مابين أفراد المجتمع من شخص إلي آخر، وذلك علي النحو التالي:

- المحرومون كلياً من الائتمان: ويقصد بهم أفراد المجتمع الذين لا تتاح لهم فرصة الوصول إلي هذه الخدمة (الإقصاء الكامل).
- الحاصلون علي خدمة ائتمانية غير ملائمة ويقصد بهم أفراد المجتمع الذين يتلقون خدمة الائتمان سواء من مصادر التمويل غير الرسمية أو المصادر الرسمية في ظل شروط تمويل غير مناسبة – علي الأخص فيما يتعلق بتكلفة التمويل - مقارنة مع المتوسط السائد في السوق.
- الحاصلون علي خدمة ائتمانية ملائمة ويقصد بهم أفراد المجتمع الذين يتلقون خدمة الائتمان بالشروط المناسبة (الوضع المثالي) سواء من مصادر التمويل غير الرسمية أو الرسمية.

د/ الحرمان التأميني

أصبحت بعض خدمات التأمين في المجتمعات العصرية تأخذ الطابع الإجباري كالتأمين علي السيارات والتأمين ضد التقاعد عن العمل، بينما هناك خدمات أخري ذات طابع اختياري كالتأمين الصحي. وبصفة عامة يلاحظ أن هناك نزوع متزايد في المجتمعات نحو جعل الغالبية العظمي من أشكال التأمين ذات طابع إجباري وتطول مظلته جميع أفراد المجتمع، خصوصاً الذين يمارسون نشاطهم في القطاع الرسمي من الاقتصاد. وبالتالي يلاحظ في مثل هذا الوضع أن درجة وعمق الحرمان التأميني تتحدد بمدي وجود وانتشار القطاع الرسمي في المجتمع فتزداد مع انتشار هذا القطاع وتقل مع انحسار هذا القطاع.

يمكن توضيح تكلفة الحرمان المالي من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1)

أشكال تكلفة الحرمان المالي	
عدم الحصول على تسهيلات الإيداع الرسمية	
• الاحتفاظ بالمدخرات النقدية في المنازل • الادخار في الأصول غير المالية كالماشية الخ. • انخفاض حوافز الادخار • انخفاض المدخرات	• عائد أقل على المدخرات • تآكل قيمة المدخرات بسبب التضخم • فقدان المدخرات جزئياً أو كلياً نتيجة للسرقة أو الفيضانات أو تدهور نوعية الأصول أو نفوق الحيوانات بسبب المرض. • انخفاض القدرة على إدارة المخاطر وزيادة التعرض لسرعة التأثر
عدم الحصول على تسهيلات ائتمانية رسمية	
• تحديد الاستثمارات على قدر المدخرات الذاتية أو • المقدار الذي يمكن اقتراضه من مصادر غير رسمية • ضياع فرص استثمار مدرة للربح • قدرة أقل على تمويل تعليم الأطفال • قدرة أقل على تحمل النفقات الطبية • قدرة أقل على تمويل تدفق الاستهلاك • زيادة سرعة التأثر بالصدمات الخارجية • الاضطرار إلى الاعتماد على أسواق الائتمان التجارية غير الرسمية	• ضياع الدخل نتيجة الاستثمارات الفرعية المثلي. مازال حجم الأنشطة الاقتصادية القائمة أصغر. • ضياع الدخل بسبب عدم القدرة على الاستفادة من فرص الاستثمار ذات العائد المرتفع • انخفاض دخل الأسرة • عدم استخدام العمالة الأسرية بالقدر الكافي • عدم القدرة على توفير تعليم أفضل للأطفال • سوء تغذية أفراد الأسرة • تكاليف الاقتراض من القطاع غير الرسمي أكثر ارتفاعاً • انخفاض العائد الصافي على الاستثمارات مع الاقتراضات غير الرسمية • ازدياد عدم المساواة الاجتماعية-الاقتصادية • ازدياد حدة الفقر
عدم القدرة على الحصول على خدمات تحويل الأموال على المستوى المحلي	
• حمل النقد إلى الجهة المقصودة • اللجوء إلى الأصدقاء أو الأقارب لتحويل الأموال فعلياً اللجوء إلى حاملي النقد غير الرسميين الآخرين	• فقدان النقد بسبب السرقة الخ. • ازدياد عبء الدين • ارتفاع تكاليف التعاملات
عدم القدرة على الحصول على خدمات السداد الرسمية	
عدم القدرة على السداد في الوقت المحدد	التسبب في تكاليف تعاملات أكبر
عدم القدرة على الحصول على خدمات تأمين رسمية	
• التشغيل بنسبة مخاطر أكثر ارتفاعً •قدرة أقل على تمويل النفقات الصحية الرئيسية •ازدياد التعرض للتأثر بالصدمات الخارجية	• زيادة المشكلات الصحية • ازدياد حدة الفقر • زيادة ديون الأسرة • ازدياد التعرض للتأثر

	•ازدياد الالتزامات تجاه الأسرة الممتدة
الاستبعاد التام من النظام المالي الرسمي	
• الإجبار على الاعتماد على المدخرات الذاتية و/ أو المصادر غير الرسمية من أجل الخدمات اللازمة • زيادة الضغط من أجل برامج الإعانة الاجتماعية	• تقلص حرية الاختيار على نحو حاسم • انخفاض الدخل / المدخرات • انخفاض التنمية الاجتماعية • الفقر المستمر)المستديم(• ازدياد التباين الاقتصادي/ الاجتماعي • زيادة تكاليف الإعانة الاجتماعية الحكومية • الاستبعاد الاجتماعي

برنامج بناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل الأصغر الوحده التدريبيه الثانيه. مرجع سابق ص 23

الإدراج المالي :[1]

يقصد بالإدراج المالي كافة الرتيبات والإجراءات التي تتخذ من قبل الدولة لتضمن لجميع أفراد المجتمع:

تيسير إمكانية الوصول للخدمات المالية الأساسية التي يقدمها النظام المالي الرسمي و تحقيق إمكانية استخدام هذه الخدمات دون وجود عراقيل وعوائق.

ومن جانب آخر يؤدي الوصول هذا الهدف (الإدراج المالي الكامل) إلي تحقيق ما يعرف بالشمولية المالية التي أصبحت تعتبر الغاية التي تنشدها كافة المجتمعات في العالم لسببين:

- تحقيق مبدأ الديموقراطية المالية (الخدمات المالية للجميع).
- العبور إلي مرحلة التنمية الاقتصادية الشاملة.

بصفة عامة أصبح الإدراج المالي من الموضوعات والقضايا التي تحظي باهتمام كبير ومتزايد في كثير من دول العالم، حيث أصبح ينظر إليه باعتباره أحد أولويات السياسة الاقتصادية. لذلك يشاهد أن الغالبية العظمي من المبادرات المتعلقة بالإدراج المالي أما تأتي من قبل حكومات الدول أو البنوك المركزية أو من قبل السلطات المسئولة عن تنظيم القطاع المالي أو من قبل الاتحادات والجمعيات المهنية في القطاع المالي.

المبحث الثاني : نشأة وتطور التمويل الاصغر:-

[1] برنامج بناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل الأصغر الوحده التدريبيه الثانيه. مرجع سابق ص 24

اولاً: تاريخ نشأة التمويل الأصغر:[1]

لقد ظهرت أول تجربه للتمويل الأصغر في بنغلاديش من طرف محمد يونس في سنة 1976 بعد المجاعه الكبيره التي عرفتها البلاد في سنة 1974، وقد تحصل محمد يونس عـلى جائزة نوبل في 2006، فتم إنشاء بنك غرامين الذي قام بتمويل الفقراء وخاصةً النســاء باعتبارهم مهمشين في المجتمع بالرغم من أهمظــيتهم في تحقيق التنمية الإقتصاديه ، فقد بلغت نسبة النساء من مجموع التمويلات الممنوحة من طرف هذا البنك نسبة 95% وقد أثبتت تجارب تمويل هذا البنك للفقراء على أن الفقراء كانوا موثوقين حيث أنهم يرجعون مبالغ التمويل في آجالها.

ثم شهد التمويل الأصغر الإنتشار في باقي الدول الأخرى كأمريكا اللاتينيه التي انشأت بنك القريه ، ثم ظهر في بوليفيا عن طريق بنك سول ، وفي اندونيسيا من طرف بنك راكيات ، وقد قامت كثيراً من الدول بإنشاء مؤسسات التمويل الأصغر وحتى في الدول الغنيه كالولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، وغيرها من الدول الأخرى.

برزت الحاجه للتمويل الأصغر بالشكل السابق لحل مشكلات ما يعرف بالحرمــان المالي أو الإقصاء المالي التي تعاني منها بدرجه أكبر الشرائح الفقيره من أفراد المجتمع.[2]

تتمثل هذه المشكلات في الآتي:

- مشكلة التواجد :

تنحصر هذه المشكله في أن الخدمات الماليه الرسميه غير متاحه أو في الأصل غير موجوده للفقراء من أفراد المجتمع.

- إمكانية الوصول :

حتى في الحالات التي تكون فيها الخدمات الماليه متاحه أو موجوده للفقراء ، فإنها غير ميسره ، أي أنهم لا يتمكنون من الوصول إلى مؤسسات التمويل الرسميه لوجود عوائق تحول دون وصولهم لهذه المؤسسات.

- القدرة على الإستخدام :

حتى في الحالات التي يتمكن فيها الفقراء من الوصول إلى مؤسسات التمويل الرسميه، فإنهم في الغالب لا يحصلون على تشكيله لخدمات ماليه تلائم كل إحتياجاتهم ورغباتهم.

- تحقيق المساواة من حيث النوع (الجنس) :

حتى عند حل المشكلات المتعلق بإتاحة وتوفير الخدمات الماليه الرسميه،

---

[1] Abdul Rahim ABDUL RAHMAN, "Islamic Microfinance: A Missing Component in Islamic Banking", Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies, 1-2 (2007), p 38

[2] برنامج بناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل الأصغر. مرجع سابق ص 66

فإن الرجال أكثر حظاً في التمتع بهذه الخدمات من النساء.

- **مراحل تطور التمويل الأصغر**:[1]

مرت مسيرة التمويل الأصـــغر العالمية عبر الزمان بأربعة مراحل متباينة يمكن وصـف أهم ملامحها من خلال الجدول التالي:

مراحل تطور التمويل الأصغر
جدول رقم (2)

المرحلة	أهم الملامح والسمات
المرحلة الأولي : قبل عام 1950	- الاعتماد كليا على القطاع غير الرسمي في توفير التمويل الأصغر. - قيام التجار والمرابون بالدور الأساسي في توفير التمويل الأصغر مع قيام جمعيات الادخار ومؤسسات المجتمع المحلي بدور أقل.
المرحلة الثانية : 1950 - 1970	- الاعتماد بدرجة كبيرة على برامج الائتمان التي يدعمها المانحون. - قيام البنوك الزراعية بالدور الأساسي في توفير التمويل الأصغر مع قيام الجمعيات التعاونية بدور أقل.
المرحلة الثالثة : 1970 – 1995	- التحول إلي برامج التمويل الأصغر المبنية على الأسس التجارية. - قيام تجارب مصرفية ناجحة في التمويل الأصغر في مختلف قارات العالم، مثل: (بنك غرامين، بنك راكيات، بنك سول) مع قيام مؤسسات غير مصرفية والمنظمات التطوعية بدور أقل.
المرحلة الرابعة : 1995 - 2013	- التوسع في التمويل الأصغر المبني على الأسس التجارية. - قيام البنوك التجارية بالدور الأساسي في توفير التمويل الأصغر مع قيام مؤسسات غير مصرفية والمنظمات التطوعية بدور أقل.

برنامج بناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل الأصغر الحقيبة التدريبية الثانية:التمويل الأصغر ، بنك السودان المركزي

ثانيا: أهمية التمويل الأصغر:-[2]

تنبـع أهمية التمويل الأصغر من أهمية الأدوار التي يلعبها في مجال مـكافحة الفقر والإسهام في عمليات التنميه النوعيه , الإقتصاديه والإجتماعيه. إذ يقوم التمويل الأصغر بالآتي:

يهدف الـــتمويل الأصــغر لتوفير الخدمــات التمــويليه وغير التـــمويليه

[1] برنامج بناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل الأصغر ، مرجع سابق ص 33

[2] برنامج بناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل الأصغر مرجع سابق ص 33.

لـقطاعات المشروعات الصغيره وذلك في سبيل زيادة مشاركة القطاعات الصغيره في الإقتصـاد القومي, ومن ثم زيادة دخول أصحاب المشروعـات الصــغيره و الــحد من التفاوت في توزيـع الدخـل القومي و الحد من مشكلة البطاله و إيجاد كــيانات قادرة على أن تتواصل لتقديم هذه الخدمـات بصورة مستمرة.

كما يهدف التمويل الاصغر لتحويل القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي و تيــسير وصول الخدمات للعامة لتلك القطاعات، ويهدف للادماج وإبراز مساهمة الموسسات الصــغيرة والمتوسطة فى خارطة التنمية بالبلاد.

إن البناء المستدام لمؤسسات التمويل الاصغر و التحول نحو الريف عبر الــتمويل الريفى يعمل علي تحقيق التوازن الجغرافى لعملية التنمية و مكافحة الفقر وتقليل الــتفاوت بين الطبقات و الإرتقاء بمستوى الادخار والاستثمار وإذكاء روح التكافل الاجتماعى عبراسـتيعاب الشباب فى مشروعات تنموية وخلق فرص العمل لهم.

تكمن أهمية قطاع التمويل الأصغر في:[1]

- باستطاعة التمويل الأصغر مساعدة المجتمعات المحلية على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم وبالتالي الحد من نسبة تاثرهم بالصدمات الخارجية وبذلك يمكن اعتبار التمويل الأصغر وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء وبخاصة النساء من الاعتماد على النفس وإحداث التغيير الاقتصادي الايجابي، ففي بنغلاديش مثلا أن مقترضي جرامين ان نسبة 5% من المقترضين سنويا يخرجون من دائرة الفقر.

- المساهمة في خلق وظائف جديدة، وبالتالي الخروج من أزمة البطالة التي كانوا يعانون منها، في دراسة للمستفيدن من قروض التمويل الأصغر بمصر فتبين أن 30% منهم قد حصلوا على فرص عمل مستديمة.

- ان الدخل الذي يدره احد المشاريع لا يساعد فقط على تطوير هذا المشروع بذاته، بل ويساعد أيضا على تنويع مصادر دخل الأسرة بأكملها مما ينعكس على أمور أخرى حيوية مثل ضمان الأمن الغذائي وتربية الأطفال وتعليمهم.

- ان توفير التمويل المناسب للمشروعات متناهية الصغر في الدول النامية يؤدي الى زيادة مستويات معيشة الفقراء وارتفاع معدلات الأمن الغذائي كما يؤدي الى التطور المستدام للاقتصاد القومي.

- للتمويل الأصغر اثر كبير على المشاريع الصغيرة وهذا ما أثبتته إحدى الدراسـات في مصر قامت بها مؤسسة "بلانت فاينانس" وست مجموعات أخرى من خلال مقابلة 2471 شخص من عملاء مؤسسات التمويل، فتوصلت إلى أن العملاء الــذين مـضى عـليهم ثــلاث سنوات أو أكثر من الاشتراك في برنامج تمويل متناهي الصغر، يـكسبون أربـاحًـا شــهرية تـزيد فى المتوسط بنسبة 25 %عن

[1] بلانت فاينانس، اثر التمويل متناهي الصغر في مصر دراسة مسحية، موقع الكتروني مايو 2008، ص 52

أولـئك الـذين الـتحقوا حديثًا بأحد البرامج، كـما أدى الـتمويل الأصغر في مصر إلى خلق مـشروعات جديدة. وتظهر النتائج أن 11% ممن ضمهم الـمسح قد استخدموا قرضًا مـتناهي الــصغر لبدء نشاط جديد، وأفاد 17 %أنهم مهتمون بالحصول على قرض آخر للبدء في مشروع جديد، وأوضحت هذه النتائج أن التمويل متناهي الصغر لا يدعم المشروعات القائمة بشكل حصري، وإنما يمكنه أن يسهم في خلق أنشطة اقتصادية جديدة.

- كما ان للتمويل الأصغر أثرا على النشاط الاقتصادي، فقد أثبتت الدراسة الـسابقة أن التمويل الأصغر كان له أثره على مجموعة مؤشرات مشاريع عينة الدراسة والتي تتمثل في: الزيادة فى الإيراد الشهري ، الزيادة في الاستثمارات، و مستوى التوظيف)التشغيل(.

ولقد كان للتمويل الأصغر على المشاريع الصغير اثر كبير على مستوى الــتوظيف في الأردن أكثر من مصر، وهذا بامتصاص البطالة وخلق فرص عمل جديدة وبالتالي الـزيادة في الإنتاج والــدخل القومي، كما أشارت دراسة في فلـــسطين شملت 850 مؤسسة مــنها 400 تحصلت على قرض إســلامي صغير فتوصلت هذه الدراسة إلى أن40.9% من المشروعات الـمستفيدة من التمويل الاصـغر الإسـلامي تحسنت قدرتها التنافسية، من خـلال زيـادة إنتاجـها، وتخفيض تكلفته، كما تبين أن 63.7% من تلك الـــمشروعات قــد زادت الإنتاجية لديها، وقد زادت مـبيعاتها بنسـبة 64.7% وأن 33.2% من أولئك قد استطاعوا الوصول إلى أســـواق جديدة ، وفي نفس الوقت كان هناك 49.6% من المشاريع الصغيرة قد تمكنت من رفع قدرتها على فتح أفاق عمل جديدة. كما ان 23.3% من تلك المشروعات استطاعت خلق فرص عـمل جديدة مدفوعة الأجر، وغير مدفوعة الأجر بنسبة 53.6%.[1]

ثالثاً: خصائص التمويل الأصغر:[2]

تتمثل خصائص التمويل الاصغر في الاتي:-

أ/ الــتمويل الأصــغر تمويــل مبني على المعلومات: إذ يجب جمع معلومات كافية عن العميل ونشاطه لتحديد مـدى نجاحه وقدرته على الســداد، إضـــافةً إلى أداة مطالبة (وصل أمانة) مع ضمان يتمثل غالباً في الضغط الإجتماعي.
ب/ التمويل الأصغر يمول جزءً من دورة المشروع أو دورة كاملة، أو أكثر من دورة. وبالتالي لا يجب ربــطه بدورة رأسمال، كــما لا يـــرتبط بصوره مباشره بدراسة جدوى، وإنما بدرسة مشروع.
ج/ التمويل يعطى للعميل والنشاط معاً.

[1] بلانت فاينانس، اثر التمويل متناهي الصغر في مصر دراسة مسحية، موقع الكتروني مايو 2008، ص 53
[2] برنامج بناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل الأصغر مرجع سابق ص 34

د/ عدوى السلوك السلبي تنتشر بين العملاء. مما يتطلب الحسم الفعال.
ه/ العلاقات الإجتماعيه تلعب دوراً مهماً في التمويل الأصغر.
و/ التمويل الأصغر يشمل عمليه تعليميه للعملاء وبالتالي هو تمويل تنموي يعمل على تـغيير سلوك المتعاملين في اتجاهات إيجابيه.

رابعاً: المبادئ الأساسيه للتمويل الأصغر من المنظور الإسلامي:-[1]

المبدأ الأول:

تيسير إمكانية وصول الفقراء لبرامج التمويل الأصغر دون قيود أو شروط تقف في سبيل ذلك. وهو ما جسده لنا الرسول صلى الله عليه وسلم علي الرغم من أنه كان القائد الروحي والسياسي لأمة المسلمين، لكن كان كل الفقراء يستطيعون الوصول إليه ومقابلته وفي أي وقت من الأوقات ليحل لهم مشاكلهم الاقتصادية والتمويلية.

المبدأ الثاني:

التقييم الحذر والمتأني للوضع المالي للفقراء والممزوج بالتعاطف معهم مع التمسك في نفس الوقت علي حثهم ببذل الجهد والمساهمة الايجابية والفعالة في حل مشاكلهم.

المبدأ الثالث:

تحويل أصول الفقراء غير الإنتاجية إلي أصول إنتاجية ومدرة للدخل.

المبدأ الرابع:

تخصيص موارد الفقراء المالية لمقابلة احتياجاتهم الأساسية كأولوية ثم يخصص ما تبقي من هذه الموارد للاستثمار في الأصول الإنتاجية.

المبدأ الخامس:

لابد أن يكون هناك قدراً من الالتزام في شكل بناء قدرات المستفيدين من برامج التمويل الأصغر وتقديم العون لهم بحيث يكون هذا الالتزام نابعاً من أعلي المستويات الإدارية.

المبدأ السادس:

يجب تقديم عون فني للمستهدفين في شكل خطة عمل وتحليل أثر برنامج التمويل من خلال نظام التغذية الإسترجاعية.

المبدأ السابع:

الشفافية في مسك الدفاتر والحسابات والإطلاع علي المعلومات والبيانات المتعلقة بالنشاط مع إعطاء العميل الحرية في استخدام جزء من عائدات النشاط في مقابلة حاجات استهلاكية أفضل.

المبحث الثالث: دور التمويل الأصغر في الحد من ظاهره البطاله:-

اولاً: البطالة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:[2]

---

[1] برنامج بناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل الأصغر مرجع سابق ص 34

[2] أ.د. فوزي بوسدرادور - أ.عبدالرحمن عبدالقادر (صناعة التمويل الأصغر في الحد من البطالة) دراسة حالة دول المينا موقع الكتروني

تعد البطالة من احد الأسباب التي أدت بالشعوب العربيه إلى النهوض في مظاهرات مطالبه بالتغيير السياسي والإقتصادي والإجتماعي وإرتفاع نسبة البطاله بين الشباب، وهذا ما حدث في تونس ومصر وسوريا حاليا، فقد بلغت متوسط البطالة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في سنتي 2006-2007 12%، وفي 2008 بلغ متوسط معدلات البطالة في هذه البلدان 11%، وهو أعلى معدل إقليمي في العالم، ويرجع هذا الإرتفاع في معدل البطالة لهذه البلدان إلى ارتفاع القوى العامله بنسبة اكبر مقارنةً بباقي الأقاليم الأخرى – ماعدا إفريقيا- بمعدل متوسط قدره 2.7%.

لقد شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعافياً من الأزمه الماليه العالميه حتى أواخر 2010 ، حيث تسارع النمو ليصل إلى 3.9% في 2010 بعدما كان 2.1% في 2009 ، وهذا نسبة للأداء الجيد للبلدان المصدرة للنفط في المنطقة بصفه أساسيه ومع ذلك لم ينجح هذا النمو في إنشاء الوظائف الكافية للقوى العاملة المتنامية بشكل كبير.

معدل البطاله في الدول العربيه مرتفع جداً ويقدر بحوالي 14.1% في المتوسط عام 2010 – لقد سجل في سنة 2003 نسبة 21% , بعدما كان في 2008 و 2007 على التوالي بمتوسط 14.8% و 13.7% وهذا تماشياً مع إتجاه معدلات البطالة في العالم نحو الإرتفاع، حيث إرتفع المتوسط العالمي للبطالة من 5.8% عام 2008 الى 6.6% عام 2009 ، ويقدر عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية بحوالي 14 مليون عاطل في 2009 بما يمثل حوالي 07% من عدد العاطلين في العالم. كما تبلغ نسبة البطالة بين الشباب 15- 25 سنة 30% في عام 2006، وقد وصلت في بعض الدول العربيه إلى النصف ، وأن الدول العربيه ستحتاج بحلول 2020 إلى 51 مليون فرصة عمل , ومع ذلك تحتفظ الدول العربية بأعـــلى معدلات البطالة بالمقارنة مع مختلف أقاليم العالم الأخرى، ومع المتوسط العالمي البالغ 5.7%. ولقد بلغ في سنة 2008 عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية حوالي 17 مليون.

وفيما يخص بتوزيع معدلات البطاله بين الدول العربيه، نجدها تتضمن ثلاثة مجموعات، المجموعه تضم الدول التي لها معدلات بطاله تفوق 15%، والمجموعه الثانيه تشمل الدول التي سجلت معدلات بطالهه بين 06 و 15% إضافةً إلى إيران

حيث بلغت نسبة البطاله في 2009/2001 نسبة 11.9% والأخيره تتمثل في الدول التي لها معدلات متدنيه أقل من 06%، والشكل الموالي يوضح هذا:

شكل رقم (1)

معدلات البطاله في الدول العربيه لسنة 2010**المصدر:** من إعداد أ.د فوزي ابو سدر ادور و

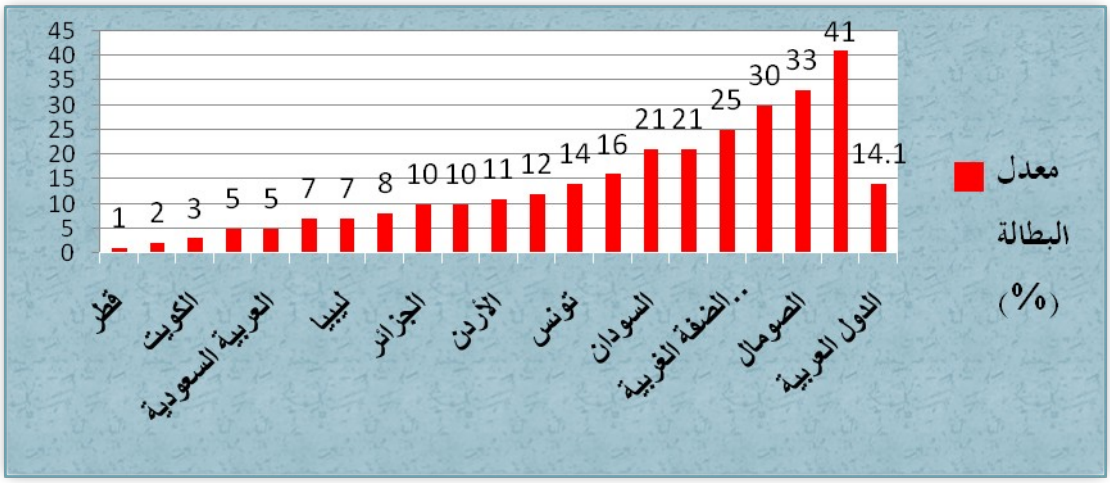

أ.عبدالرحمن عبدالقادر بالاستناد إلى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (2010).

من خلال الشكل يتبين لنا أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما زالت تتخبط في أزمة البطاله ، وخاصةً في الدول المستورده للنفط التي بلغت فيها معدلات البطاله نسب مرتفعه جدا.[1]

وقد عرفت معدلات البطاله في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ارتفاعاً في سنة 2009، وذلك راجع للآثار السلبيه للازمه الماليه العالميه التي أصابت الإقتصاد العالمي، حيث فقد 34 مليون شخص وظائفهم وأصبح 64 مليون يعيشون تحت خط الفقر – 1.25 دولار- وكانت لهذه الأزمة انعكاسات على دول المنطقة كما نجد في دول شمال إفريقيا أن نسبة العاملين الذين يتقاضون اقل من 1.25 دولار بلغ 04% في سنة 2009 بعدما كان 03% في سنة 2008، وهم يعتبرون في نظر الأمم المتحدة فقراء لان خط الفقر هو 1.25 دولار، وقد بلغ نسبة العمال الذين يعملون لحسابهم الخاص مع مساهمة أعضاء عائلتهم إلى إجمالي العاملين في شمال إفريقيا في سنة 2008 حوالي 31%، ليرتفع في سنة 2009 إلى 34%، أما في دول الشرق الأوسط فقد سجلت نسبة 28%. كما ان نسبة السكان العاملين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نسبة كبيرة منهم ذكور، إذ تقدر بحوالي 62%، بينما تبلغ نسبة النساء سوى 15%.

[1] أ.د. فوزي بوسدرادور - أ.عبدالرحمن عبدالقادر (صناعة التمويل الأصغر في الحد من البطالة) مرجع سابق

ثانيا: دور مؤسسات التمويل الأصغر في تحقيق التنمية الإقتصاديه والإجتماعيه والحد من البطاله بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:[1]

للمؤسسات المصغرة دور كبير في تحقيق التنمية الإقتصاديه من خلال مساهمتها في تخفيض معدلات البطاله وفي مساعده البلدان الفقيره للخروج من ازمة الفقر لشعبها، لان هذه المؤسسات لها قدره كبيره على خلق وظائف أكثر من مثيلاتها الكبرى لأن متوسط تكلفة رأس المال لخلق وظيفه ادني من المشروعات المتوسطه والكبيرة الحجم، كما أن لهذه المؤسسات إمكانية الزياده في الناتج المحلي الخام وتحقيق التكامل الصناعي مع المؤسسات الكبيره وتنمية الصادرات.

تشير الإحصائيات في الضفه الغربيه وقطاع غزه أن 95% من الأعمال تصنف على أنها مشاريع صغيره ومتناهية الصغر، وتشكل الركيزه الأساسيه للإقتصاد الفلسطيني ، وفي مصر تمثل المشروعات المصغره 93.7% من إجمالي المشروعات و يعمل بها اقل من 5 أفراد، وتخلق هذه المشروعات 75 ألف وظيفه في العام بالنسبه للعاملين باجر في القطاع غير الزراعي ، وفي الجزائر تمثل هذه المؤسسات نسبة 70% في سنة 2008.

جل المؤسسات المصغرة تقريبا اصحابها من الفقراء ومحدودي الدخل ، يقومون بإنشاء هذه المؤسسات من أجل الخروج من شبح الفقر وتحقيق دخل لعائلاتهم وتعليم أبنائهم والتكفل قدر الإمكان بتحقيق الرعايه الصحيه لأفراد العائلة.
ان تمويل الفقراء من أصحاب المشروعات يؤدي إلى المساهمة في نمو وتحسين المشروعات الصغيرة في إطار عمل تنمية القطاع الخاص ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة في تقريرها عن تنمية القطاع الخاص فان إستراتيجية الإصلاح التي تقوم بدمج الإصلاحات التشريعية والمالية والهيكلية سوف تزيل المعوقات التي تواجه توسع نطاق القطاع الخاص في أفقر الأقاليم وفي الدول النامية.

يعتبر قطاع التمويل الأصغر أداة فعالة للتنمية الاقتصادية تهدف إلى الحد من الفقر في المجتمع ، وبما أن أصحاب الدخل المحدود يعانون من قلة الخدمات المالية بسبب الاستراتيجيات التقليدية للبنوك فهذا القطاع يوفر خدمات مالية أساسية لشريحة واسعة من أصحاب المشاريع بالقليل من الضمانات وشروط الائتمان أو بدونها لتتلاءم ومقدرتهم الاقتصادية البسيطة وهذه المقدرة تؤهلهم

[1] بلانت فاينانس، اثر التمويل متناهي الصغر في مصر دراسة مسحية، موقع الكتروني مايو 2008، ص 50.

للحصول على خدمات مالية من البنوك، بحيث يتم تمويل مشاريع صغيرة توظف عشرة عمال فاقل بشروط وبضمانات بسيطة سعيا لتنميتهم وتطويرهم.

الفصل الثاني

الـــــفقـر مفهومه وانوعه ومحدداته

الفصل الثاني

الـــــفقـر مفهومه وانوعه ومحدداته

المبحث الاول: انواع الفقر وآثاره:-

اولاً: مفهوم وانواع الفقر:-

لقد جرت العاده أن يقع تناول الفقر من حيث أنه ظاهره إقتصاديه وإجتماعيه عـاديه مـألوفه موجـوده في جـميع الـمجتمعات وفي جميع العصور وإن كان بدرجات متفاوته. تزخر آداب الشعوب بالإشارات إلي الفقراء والأغنياء كما لاتـخلو الأديــان من ذكر واجـب الأغــنياء تجاه الفقراء باعتبار الفقر والغني محنه لهولاء وامتحان لاولئك.

وخـلال الـنصف الـثاني من القرن العشرين كثر الحديث الفقر والفقراء في ادبيات الأمـم الـمتحده بالـتوسع من الـظاهره الإجـتماعيه في الـمجتمع الواحد إلـي الـظاهره العالميه بتصنيف البلدان إلي غنيه وفقـيره وبتحديد مقاييس ومؤشرات

للفقر في مستوي البلدان وكذلك الافراد مع مراعاة النسبيه , فالـفقير في الصومال لايقاس بالمقاييس نفسها التي يقاس بها الفقير في امـريكا الشماليه[1].

واقعياً ليس هنالك تعريف محدد للفقر في كل الثقافات بل قد لاتعتبر كل الثقافات الـفقر عيبا , فالفقر لم يكن و لفتره طويله من الزمان وفي العديد من الـحضارات نقيضا للغنى وكـان هنالك مـجال (الـفقر الإخـتياري) أي اولائك الـبشر الـذين رفـضو الـزخرف والمظهر وإنطلقوا يسبحون في ملكوت الله , وكان إحترام أولئك الفقراء باختيارهم من التقاليد المستقره.

وحـديثاً مع اتساع الإقتصاد التجاري وعملية التمدن – إكتسب الـفقر دلالته الإقتصاديه , واصـبح الـفقير هـو من ينقصـه المال والـممتلكات التي يجوزها الغني , ويتحول معنا الفقر إلـي مـعني مـطلق ولـيس نـسبي , فـيصير الـفقر عيبا وبعدئذ مرضا يذل من يصاب به ويجب علاجـه. إن الـــفقير في الـمجتمعات البشريه قبل سيطره الاقتصاد هو ذلك العضو الذي يكسب قوت يومه بصعوبه او الذي اخـــتار الكفاف بيد انه يظل عضوا في الجماعه لكنه لاحقا اصـبح ذلك الـغريب المتشرد الذي تم عزله وتهميشه في الواقع المعاش.

وطبقا لأدبيات التنميه فإن الفقر صفه لمجتمع ما الفرد فيه لايحقق مستوي معين من الـرفاهيه والـذي عادةً مايشار إلـيه بخط الـفقر ولتحديد هذا الخط لابد من الإجابه علي ثلاثه تساؤلات :

- ماهو الحد الادني من الرفاهيه؟
- كيفية التيقن من صحة فقر الفرد؟
- تجميع مؤشرات الرفاهيه وقياس الفقر علي اساسها [2]

التصور الإسلامي لقضية الفقر

ينظر الإسلام للفقر علي أنه ظاهرة سلبية، حيث يمكن الاستشهاد علي هذه النظرة بالكثير من الأقوال المأثورة عن النبي (ص) وخلفائه الراشدين (رضي الله عنهم). وكذلك يمكن الاستشهاد علي ذلك بالتوجيهات والأفعال التي صدرت منه (ص) وهو يحث المسلمين علي نبذ ظاهرة الفقر.
تضمنت تعاليم الإسلام وتوجيهاته أيضاً الأسس والمبادئ التي يمكن إتباعها لمواجهة ظاهرة الفقر. ولعل ابرز ما يمكن أن يشار إليه في هذا الخصوص هو إقرار الإسلام بمبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية تفادياً للتفاوت في الدخل وسؤ توزيع الثروة اللذين يعتبران من أهم الأسباب المؤدية للفقر.
وتتبلور نظرة الإسلام للفقر بصورة أكثر وضوحاً من خلال ورودها في سياق مقاصد الشريعة الإسلامية والتي تعتبر الركيزة الأساسية لتحقيق مبدأ المصلحة العامة للأمة الإسلامية. وتشمل مقاصد الشريعة الإسلامية البنود الخمسة التالية:
- حماية الدين أو العقيدة (الجهاد).
- حماية النفس (القصاص).
- حماية العقل (تحريم الخمر).

---

[1] د. الطيب البكوش /رئيس المعهد العربي لحقوق الانسان /ورقه بعنوان الفقر وحقوق الانسان /موقع الكتروني
[2] سلمان خان / باحث اقتصادي ورقه بعنوان الكل اصبح فقيرا - موقع الكتروني /مركزاكسفوردللدراساتالاسلاميه /انجلترا

- حماية النسل (تحريم الزنا).
- حماية الثروة والمال (تحريم الربا والغرر).

الآليات الإسلامية لمواجهة الفقر:

تضمن مدخل الإسلام في محاربة الفقر مجموعة متنوعة من الآليات ذات الخصائص المختلفة والتي تتكامل فيما بينها في ذات الوقت للعمل علي محاربة ظاهرة الفقر، حيث تشمل هذه الآليات الآتي:

(الوقف ، الزكاه , الصدقات ، الميراث , الهبه التكافل الاسلامي)

التمويل الإسلامي (المصرفي وغير المصرفي).

واستنادا علي هذه الآليات تبني الإسلام استراتيجية مختلفة في محاربة الفقر، حيث اتسمت هذه الاستراتيجية بأنها تجمع في آن واحد بين منهج الوساطة المالية ومنهج الوساطة الاجتماعية بمعني آخر الجمع بين هدفي الربحية وتقديم الأعمال الخيرية.

والإسلام في محاربته لظاهرة الفقر استهدف تحقيق سقفاً أعلي من السقف الذي استهدفته المناهج غير الإسلامية. ففي حين تستهدف هذه الأخيرة إشباع الحاجات الأساسية للفقراء، فإن الإسلام يستهدف تحقيق حد الكفاية للفقراء.

ثانياً: أنواع الفقر:-[1]

هناك العديد من التصنيفات التي يتم علي أساسها تقسيم أنواع الفقر.

ويمــكن حصر هذه التصنيفات حسب الآتي:

المجال من حيث المجال يمكن تقسيم الفقر إلي فقر مادي وفقر غير مادي. ومن حيث الإنتشار: فقر فردي وفقر جماعي , من حيث المدى الزمني: فقر مؤقت (صدمه) وفقر موسمي وفقر دائم ,من حيث طريقة القياس: فقر نسبي وفقر مطلق,من حيث الموقع الجغرافي: فقر ريفي وفقر حضري , من حيث تعرضه لفئات معينه في المجتمع: فقر النساء وفقر المسنين وفقر الأطفال.

ثالثاً: آثار الفقر علي سلوك البشر:-[2]

يدفع المجتمع ثمن الفقر ممثلاً في ظهور أنواع متباينه من السلوكيات التي تسود بين أفراده والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

اثار الفقر

جدول رقم (3)

الأثر على العمل	الأثر على الأسرة	الأثر على المجتمع
1/ العمل المتعدد أو الطويل. العمل غير الآمن أو غير	1/ تشتت أفراد الأسره (التهرب من عبء الإعاله).	1/ شيوع ظاهرة التسول وكثرة المتسولين.

[1] برنامج بناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل الأصغر مرجع سابق ص 5

[2] برنامج بناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل الأصغر مرجع سابق ص 6

القانوني. 2/ العمل غير اللائق أو البعيد عن الاختصاص والمؤهلات.	2/ العزوف عن الزواج أو اللجوء للزواج غير متجانس أو متكافئ. 3/ تأجيل إنجاب الأطفال أو تشغيل الأطفال و حرمانهم من التعليم.	2/ النزوح أو الهجره في شكل فردي أو جماعي. 3/ الإنحراف الأخلاقي والتطرف بكافة أشكالهم.

برنامج بناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل الأصغر مرجع سابق ص 6

المبحث الثاني : محددات الفقر وطرق قياسه :

أولاً: محددات الفقر:-[1]

1/ **دخل الأسرة**:

يعبر هذا المؤشر عن قدرة الأسره على الحصول على السلع والخدمات الإستهلاكيه التي تعد المحور الأساسي لمستوى المعيشه. ومن الصعوبات التي تعترض هذا المؤشر: تحديد الدخل الذي يمثل الحد الفاصل بين الأسر الفقيره والأسر غير الفقيره , تباين الأسر من حيث حجمـها وتركيبتها وفقا للعمر والجنس, تغير مستوى معيشة الأسره التي قد لا يتطابق مع تـغير مستوى دخلها, وصعوبة الحصول على بيانات دقيقه عن الدخل لعوامل إقتصادية وإجـــتماعية.

2/ **الإنفاق الإستهلاكي الإجمالي للأسره:**

إستحدث هذا المؤشر لتلافي المشاكل الناجمه عن مؤشر دخل الأسره ولكونه أكـثر إرتبـاطاً بمستوى معيشة الأسره وإمكانية تقدير الإنفاق على نحو أدق من مسوحات الأسـره الـتي تـجمع فيها بيانات الإنفاق والإستهلاك الفعلي لعينات الأسر.

3/ **متوسط إنفاق الوحدة الإستهلاكيه:**

يعتبر هذا المؤشر إستكمالاً لمؤشر الإنفاق الإستهلاكي الإجمالي للأسرة. وقد إستحدث لمعالجة مشكله تباين الأسر في أحجامها وتركيبتها. ويتم إحتسابه من خلال قسمة الإنفاق الإستهلاكي الإجمالي للأسرة على ما يقابل حجمها من الوحدات الإستهلاكيه ، ويؤخذ على هذا المؤشر تفاوت انفاق الوحدة الاستهلاكية من أسرة لأخرى تبعا للموقع وما يتطلبه من زيادة أو خفض في انفاق الوحدة ، وإختلاف الكيفيه التي يتم بها حساب عدد الوحدات الإستهلاكية.

4/ نسبة الإنفاق على المواد الغذائية:

[1] (ملاحظات حول الفقر في العالم) أ/أوزال عبد القادر مرجع سابق ص4

يستخدم هذا المؤشر وفقاً لوجهة النظر التي ترى , أنه كلما إرتفعت نسبة الإنفاق على المواد الغذائية إنخفضت النسبة التي توجهها الأسرة من إنفاقها على السلع غير الضرورية. وبالتالي فإنه مؤشر أو دلالة على إنخفاض مستوى المعيشة للأسره. يمتاز هذا المؤشر بأنه يتيح المقارنة بين مختلف الأسر حتى وإن تباينت أحجامها أو وحدات العمله التي تتعامل معها.

/5 حصة الفرد من السعرات أو البروتين:

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات التغذوية , الذي يمكن إستخدامه للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء وفقاً لحاجة الفرد من السعرات الحرارية أو حاجته للبروتين , وباعتبار إن نقص التغذية هو أحد الأوجه الأساسيه لمعاناة الفقراء.

منظومة مؤشرات الفقر :

1/ الفقر المطلق: يعرف بأنه الحالة التي لا يستطيع فيها الانسان, عبر التصرف بدخله, الوصول الى اشباع الحاجات الأساسية المتمثلة بالغذاء والمسكن والملبس والتعليم والصحة والنقل.

2/ الفقر المدقع: يعرف بأنه الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله، الوصول إلى إشباع الحاجة الغذائية المتمثلة بعدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة.

وقد تم التمييز بين نوعين من خطوط الفقر :

أ) خط الفقر المطلق: يعرف بأنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد هذه الاحتياجات سواء للفرد أو للأسرة، وفق نمط الحياة القائمة في المجتمع المعني وبحدوده الدنيا.

ب) خط الفقر المدقع:ويمثل كلفة تغطية الحاجات الغذائية سواء للفرد أو الأسرة، وفق النمط الغذائي السائد في المجتمع المعني وبحدود معينة.

وقد وضع البنك البنك الدولي رقمين قياسيين يستندان الى الحد الأدنى من الاستهلاك ، ومستوى المعيشة ، لقياس الفقر على المستوى العالمي بصورة عامة ،والدول النامية بصورة خاصة على أساس أسعار الولايات المتحدة الأمريكية لعام 1985، فالحد الأدنى للدخل هو 275 دولار للفرد سنويا ، وهو مأسماه البنك بالفقر المدقع ، والحد الأعلى للدخل هو 370دولار للفرد سنويا ، وهو مأسماه البنك بالفقر المطلق

3/نسبة الفقر: تعرف بأنها نسبة السكان تحت خط الفقر إلى إجمالي السكان، وهذه النسبة تقيس الأهمية النسبية للفقراء سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أم على مستوى الأسر.

4/فجوة الفقر: يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين دخول الفقراء وخط الفقر أو مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد.

5/شدة الفقر: يقيس هذا المؤشر التفاوت الموجود بين الفقراء، ويمكن حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية للفقراء كافة.

6/ معامل جيني: يستخدم هذا المعامل كمؤشر لقياس التفاوت في توزيع الدخول ما بين جميع السكان فقراء وغير فقراء.

ثالثاً: أسلوب الحاجات غير المشبعة

يعتمد هذا الأسلوب على الملاحظة المباشرة لواقع اشباع الحاجات الأساسية وذلك كبديل عن الاعتماد على القدرة الدخلية التي تؤهل الأسرة لاشباع تلك الحاجات كما في أسلوب الفقر.

يمتاز هذا الأسلوب بأنه لا يعتمد على دخل الأسرة, وأن البيانات المطلوبة لتطبيقه أكثر توفرا ودقة مقارنة بأسلوب خط الفقر.

يتم تطبيق هذا الأسلوب باستخدام بيانات التعداد العام للسكان أو مسوحات الأسرة عموما, وهو الأسلوب الأنسب لأغراض وضع السياسات الاجتماعية المتعلقة بتوفير خدمات الصحة والتعليم والاسكان وتوفير البنية التحتية المتصلة بالمياه والصرف الصحي.

ثانياً: أسلوب خط الفقر:[1]

يعتبر هذا الاســـلوب الأوســـع إســـتخداماً لـقياس وتحليل الفقر ، و يصـلح لأغراض المقارنات الدولية وهوالأسـلوب المعتمد من الـبنك الدولـي. تعتمد منهجيته على تقسيم الـمجتمع إلى فـئتين: فقراء وغير فقراء وذلك بتحديد خط الـفقر الذي يعرف بأنه إجمالي تكـــلفة السـلع الـمطلوبه لـسد الإحـتياجات الإستهلاكيه الأساسيه.

يتطلب تطبيق هذا الأسلوب بيانات مسوحات إنفاق ودخل الأسرة. ويعتبر الأسلوب الأنـسب لأغراض وضع السياسات الإقتصـــاديه المتعلقه بالدخول كسياسات العمالة والأجور والأسعار والضرائب والاعانات الاجتماعية .

المبحث الثالث: مسببات الفقر وآثاره الإقتصاديه والإجتماعيه:-

اولاً: مسببات الفقر:-[2]

الفقر هو نتيجةً لعدم تكافؤ الفرص ، والتفرقه بين الناس فـى الحقوق والواجبات فمثلاً هناك أناس لهم حقوق أكثر مقابل إلتزامات والفقر نتيجه أيضاً

[1] (ملاحظات حول الفقر في العالم) أ/أوزال عبد القادر مرجع سابق ص 6
[2] سلمان خان ورقه بحث بعنوان الكل اصبح فقيرا مرجع سابق

للعنصريه الجـــغرافـيه ،
والعنصريه البشريه بمعنى هناك إقليم فى بلد يتميز عن الآخر فى العنايه به والخدمات التى يتمتع بها ، وإقليم آخر لا إهتمام به ولا خدمات تقدم له اوتقدم به خدمات فقيرة لا تتناسب مع أهمية الإقليم وحجمه ، والسلطات التى تتولى الحكم لايهمها إلا بقائها فى الحكم.

يرى البعض أن اسباب الفقر يمكن تصنيفها على أنها أسباب داخليه وخارجيه:

أ/ الأسباب ألداخليه:

1/ طبيعة النظام السياسي والإقتصادي السائد في بلد ما , فالنظام الجائر لايشعر فيه المواطن بالأمن والإطمئنان إلي عداله تحميه من الظلم والعسف.

2/ التحكم بالثروه بالطرق غير المشروعه نتيجه إستشراء الفساد والمحسوبيه.

3/ الحروب الأهليه والإطرابات وإنعدام الأمن.

ب/ الأسباب الخارجيه :-

وهي عديده سوف نحاول سرد بعضها

1/ الإحتلال الأجنبي كالذي حصل للعراق اخيراً بعد الحصار الذي دام اكثر من عقد تسبب في تفقير شعب باكمله رغم ثرواته النفطيه , ويتعقد الأمر اكثر إذا كان الإحتلال إستيطانا كما في فلسطين حيث تدهورت حالة الشعب الفلسطيني يوماً بعد يوم وتتسع فيه رقعة الفقر نتيجه إرهاب الدوله الصهيونيه وتدميرها المتواصل للبنيه التحتيه وهدم المنازل وتجريف الأرض الفلاحيه فتتحول مئات العائلات بين يوم وليله من الكفاف إلي الفقر المدقع.

2/ نقص المساعدات الدوليه أو سؤ توزيعها في البلدان الناميه و التي يسود فيها الفساد في الحكم.

3/ ومن الأسباب التي لايعرفها عادةً غير أهل الإختصاص لأنها من من أخفي عوامل التفقير للبلدان الناميه التي يعتمد أقتصادها خاصه علي المنتوج الفلاحي وبعض الصناعات التحويليه, الحمايه الجمركيه التي تمارسها البلدان الغنيه في وجه صادرات البلدان الناميه , وبالخصوص الدعم الذي توفره البلدان القويه لفلاحيها لمنافسه صادرات البلدان الناميه. هذا فضلاً عن التلاعب بأسعار المواد الأوليه التي لاتسطيع البلدان الناميه التحكم فيها وإنما تضطر إلي الرضوخ لإراده الاقوى.

وقد يرى البعض ان اسباب الفقر تكمن في:-

العوامل الإقتصاديه , الإجتماعيه , السياسيه , الثقافيه والبيئيه والتي يمكن حصرها في ما يلي:

- النقص في الموارد أو سوء توزيع الدخل والثروات.
- سوء إدارة الموارد والتدهور البيئي.
- الضغط أو الإنفجار السكاني.
- الكوارث والآفات الطبيعيه.
- التهميش أو التمييز ضد فئات معينة في المجتمع.
- الحروب النزاعات الداخليه والدوليه.
- الأزمات الإقتصاديه.

- السياسات الإقتصاديه وخاصةً سياسات الإصلاح الإقتصادي وإعادة الهيكه.

ثانيا: حالة الفقر في العالم :[1]

بعض الأرقام والحقائق التي توضح حالة الفقر على مستوى العـــــالم ومن أبرز تلك الأرقام، ما يأتي :
1/ الناتج المحلي الإجمالي لأفقر 48 دولة (أي ربع بلدان العالم) يقل عن الثروة التي جـمعها أغنى ثلاثة أشخاص في العالم.
2/ دخل مليار شخص إلى القرن الـحادي والـعشرين وهم غـير قـادرين على القراءه أو التوقيع بأسمائهم.
3/ أقل من 1% مما يصرف في العالم سنوياً على شراء الأسلحة كان كافياً لوضع كل الأطفال في مدارس في عام 2000
4/ تتسع الفجوة بين الغني والفقير في الدولة الأغنى عن أي دوله صناعيه أخرى.
5/ مـجموع ثـروة أغـنى 200 شـخص في الـعالم بلـغت تـريـليون دولار فـي عــام 1999 ، ومجموع الدخول المشتركة لنحو 582 مليون شخص في الـ 43 دولة الأقل تطور بلغ 146 مليار دولار.
6/ يعـيش الـيوم 1.3 مـليار شـخص عـلى أقل من دولار في اليوم ، ويعيش 3 مليارات تحت مستوى دولارين و 1.3 مليار شخص لا يصل إليهم الماء النظيف و 3 مليارات لا تصل إليهم خدمات المجاري، وملياران لا تصل إليهم الكهرباء.
7/ يوجد في الـمجتمعات الـنامية 800 مــليون شخص لا يحصلون على الطعام الذي يكفيهم، بينما نجد أن 500 مليون يعانون بصورة مزمنة من سوء التغذية وأن 17 مليوناً يموتون كل عام من أمراض لا شفاء منها.
8/ ان 37% من سـكان الـعالم الإسـلامي يعيشون تحت مستوى خط الفقر اي ما يعادل 504 ملايين شخص وتبلغ نسبتهم الى فقراء العالم 39%، وهذا يعني ان اكثر من ثلث سكان العالم الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر يسكنون العالم الاسلامي.

9/ إلى أن كبار منظري السوسيولوجيا الدولية من أمثال فرد هاليدي, وأنتوني غيدنز, يعتبرون الفقر وسوء توزيع الدخل العالمي هما التحدي الأكبر الذي يواجه عالم القرن الواحد والعشرين. والأرقام تتحدث بنفسها عن عمق مشكلة الفقر العالمي, فهي تشير إلى أن ما يقارب 1.2 إلى 1.3 مليار من البشر -أي ما يعادل خمس البشرية- مازالوا يعتبرون فقراء جداً, أي أنهم يعيشون على دولار واحد أو أقل في اليوم. وأنه لو تم رفع خط الفقر قليلاً فقط لوصـلت نـسبة الفقراء في العالم إلى ما يزيد عن الثلث. أما على المستوى العربي فإن أكثر من ثلثي السكان يقيمون في الأقطار المنخفضة الدخل, وهناك أكثر من 70 مليون عربي يقعون تحت خـــط

[1] أ/أوزال عبد القادر (ملاحظات حول الفقر في العالم) كلية الاقتصاد (جامعة البليدة) الجزائر ص 9

الفقر[1].

9/ إلى أن كبار منظري السوسيولوجيا الدولية من أمثال فرد هاليدي, وأنتوني غيدنز, يعتبرون الفقر وسوء توزيع الدخل العالمي هما التحدي الأكبر الذي يواجه عالم القرن الواحد والعشرين. والأرقام تتحدث بنفسها عن عمق مشكلة الفقر العالمي, فهي تشير إلى أن ما يقارب 1.2 إلى 1.3 مليار من البشر -أي ما يعادل خمس البشرية- مازالوا يعتبرون فقراء جداً, أي أنهم يعيشون على دولار واحد أو أقل في اليوم. وأنه لو تم رفع خط الفقر قليلاً فقط لوصلت نسبة الفقراء في العالم إلى ما يزيد عن الثلث. أما على المستوى العربي فإن أكثر من ثلثي السكان يقيمون في الأقطار المنخفضة الدخل, وهناك أكثر من 70 مليون عربي يقعون تحت خط الفقر.[2]

[1] أوزال عبد القادر (ملاحظات حول الفقر في العالم) كلية الاقتصاد (جامعة البليدة) الجزائر ص 9

[2] أوزال عبد القادر (ملاحظات حول الفقر في العالم) كلية الاقتصاد (جامعة البليدة) الجزائر ص 10

أكثر عشر دول يوجد فيها أشد الناس فقراً

الجدول رقم(4) :

الدولة	عدد الفقراء بالملايين	النسبة % من سكان الدولة	النسبة % من فقراء العالم
الهند	350	40	27
الصين	105	9	8.5
بنغلاديش	93.5	78	7.5
البرازيل	72.5	47	6
اندنوسيا	48	25	4
نيجيريا	46.5	40	3.6
فيتنام	38	54	2.9
الفلبين	35.2	54	2.7
باكستان	35	28	2.7
اثيوبيا	40	60	2.5
دول أخرى	436	-	32.6
المجموع العالمي	1300	-	-

المصدر :د.علي وهب :خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث ،دار الفكراللبناني ،بيروت ،ط 1،1996،ص 21.

يتضح من الجدول رقم (1) أن شرق وجنوب شرق أسيا من أكثر مناطق العالم فقرا ثم أمريكا اللاتينية ،وأخيرا افريقيا جنوب الصحراء . وبالرغم من أن الصين لاتعطي الأرقام الحقيقية ففيها أكثر من 108 ملايين انسان في فقر مدقع ، لكن الأرقام الحقيقية هي أكثر من 200 مليون انسان دون حد الفقر .

ثالثا: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفقر:[1]

[1] ملاحظات حول الفقر في العالم أ/أوزال عبد القادر مرجع سابق ص 14

يمكن القول بأن الفقر هو أكثر الآفات الاجتماعية حدة من حيث آثاره الضارة وانعكاساته السلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يلي عرض موجز لهذه الآثار والانعكاسات:

1- تفشي الأمراض الاجتماعية:

ويمكن الإشارة في هذا المجال الى عدد من الأمراض الاجتماعية، ومنها:

أ/ الجريمة.

ب/ التسول والتشرد وهو نتيجة طبيعية للفقر والأوضاع الأسرية الصعبة التي تدفع أفرادها الى الخروج عن اطار الأنماط الاجتماعية السليمة.

ج/ انحراف الأحداث وتعاطي المخدرات وتداولها، وكلها ظواهر اجتماعية يساهم الفقر وما يرافقه من ظروف أسرية صعبة في تغذيتها.

2 - انخفاض المستوى التعليمي والثقافي:

يؤدي الفقر في كثير من الحالات إلى تسرب الأطفال من المدارس في سن مبكرة، اما لأغراض العمل للمساهمة في توفير دخل الأسرة، أو بسبب الظروف والأوضـاع الأسرية غير المواتية، أو بسبب عدم القدرة على تحمل نفقات الدراسة.

3 - انخفاض المستوى الصحي لدى نسبة كبيرة من الأسر الفقيرة، نتيجة عوامـل مختلفة ومنها بشكل رئيس ضعف القدرة على تحمل نفقات الخدمات الصحية.

4- التهميش وضعف المشاركة في الحياة العامة:

يمكن اعتبار ضعف المشاركة في الحياة العامة بشكل عام وفي الحياة السياسية بشكل خاص من المظاهر المرافقة للفقر. فالفقير الذي يلهث وراء الحد الأدنى من حاجاته المعيشية الأساسية قلما يكون له دور في مؤسسات المجتمع المدني.

5- الانعكاسات السلبية على وضع المرأة والأطفال :

تنعكس الآثار المشار اليها أعلاه، وبخاصة ما يتعلق فيها بتفشي الأمراض الاجتماعية وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي والصحي، بشكل سلبي على وضع المرأة والأطفال في الأسر الفقيرة، وما ينجم عن ذلك من هدر في الرصيد البشري في المجتمع.

تتفاقم الآثار الضارة والانعكاسات السلبية للفقر اذا رافقها مظاهر اجتماعية سلبية أخرى كضعف العدالة الاجتماعية واستشراء الفساد وقصور الخدمات الاجتماعية وغير ذلك. [1]

[1] ملاحظات حول الفقر في العالم أ/أوزال عبد القادر مرجع سابق ص 14

أساليب مكافحة الفقر:-[2]

وفيما يلي عرض موجز لمجموعة من السياسات والإجراءات التي يمكن اعتمادها لمكافحة الفقر :

أولاً: الأسلوب العلاجي:

وهو الأسلوب الذي يتم بموجبه معالجة الفقر لدى ظهوره في المجتمع نتيجة أن الجهود التنموية ركزت على تحقيق النمو الاقتصادي دون ايلاء العناية اللازمة للبعد الاجتماعي. ومن الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا المجال:

أ - شبكات الأمان الاجتماعي.

ب- حزمة الأمان الاجتماعي. ويتم تنفيذها من خلال مسارين متلازمين: يهدف اولهما الى التخفيف من وطأة الفقر من خلال :

1/ برنامج تدريب الفقراء العاطلين عن العمل وإعادة تأهيلهم وتشغيلهم،

2/ تمويل وتنمية المشاريع الصغيرة للاسر الفقيرة ولا سيما النساء،

3/ تحسين البنية التحتية المادية والاجتماعية للمواقع المتدنية الخدمات والفقيرة.

اما ثانيهما، فيتضمن التصدي لمسببات الفقر من خلال التركيز على قطاعات الصحة والتعليم والتكنولوجيا والمعلوماتية وصيانة البنية التحتية بهدف مكافحة الفقر.

ثانيا:الأسلوب الوقائي :

وهو الأسلوب الذي يتم بموجبه تصميم الخطط التنموية لتأخذ بالاعتبار تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية في آن واحد بشكل متوازن. ومن المتوقع أن يكون النمو الاقتصادي على المدى القصير في الأسلوب الوقائي أقل منه في الأسلوب العلاجي. أما السياسات والإجراءات اللازمة في هذه الحالة فتتلخص في شمول الخطط والسياسات التنموية على أهداف وسياسات واجراءات ومشاريع تأخذ بالاعتبار بشكل متوازن متطلبات النمو الاقتصادي وحاجات المواطن المعيشية، مع التركيز على الفئات الأقل حظا وذوي الدخل المحدود. وفي هذه الحالة يكون للسياسات وللإجراءات والمشاريع في المجالات الصحية والتعليمية والسكنية، وبخاصة تلك التي تهدف إلى خدمة ذوي الدخل المحدود، أهمية مشابهة للسياسات والإجراءات والمشاريع ذات الوزن الاقتصادي البحت من منظور شمولي، والتي غالبا ما تغفل حاجات الأقل حظا والفئات المهمشة وذوي الدخل المحدود.

ثالثا:الأسلوب الجذري :

وهو أسلوب طويل المدى، لا يغني عن استخدام الأسلوبين الآخرين، بسبب متطلباته البشرية والفنية والزمنية. وبموجب هذا الأسلوب تتم معالجات جذرية في

[2] ملاحظات حول الفقر في العالم أ/أوزال عبد القادر مرجع سابق ص 17

التشريعات والهياكل والمؤسسات والسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بما يضمن حدا أعلى من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والاستفادة المتكافئة والمتوازنة من المنافع والخدمات، ومحاربة الفساد ومصادر الدخل غير المشروعة، وحسن توزيع الثروة واعادة توزيعها. كذلك تتضمن تطوير وزيادة فعالية المؤسسات القائمة والعاملة على تنظيم الفقراء وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل كافة شرائح المجتمع والقدرة على الوصول للموارد المالية المختلفة وتبسيط الإجراءات الائتمانية التابعة لها. - السعي إلى الاستغلال المكثف للقدرات الذاتية والاستفادة من الموارد المحدودة والطاقات المتاحة إلى أقصى حد ممكن.

كما يمكن الاستشهاد بالتجربة الصينية في مكافحة الفقر، فقد تمكنت الصين من تقليص عدد الفقراء الذي يعيشون بأقل من دولار واحد للفرد يومياً من 634 مليون نسمة عام 1981 إلى 375 مليون نسمة عام 1990 ، إلى 212 مليون نسمة عام 2001 م، بما أدى إلى تراجع نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار للفرد يومياً من 63.8% من عدد سكان الصين عام 1981 م إلى مجرد 16.6% عام 2001 ، ويعود الإنجاز الجبار الذي حققته الصين، إلى النمو الهائل الذي حققه اقتصادها والذي بلغ نحو 9.8% سنوياً في المتوسط خلال الفترة من عام 1983 حتى عام 2004 ، فضلاً عن أن النظام الاقتصادي الاجتماعي السياسي يضع قضية العدالة في توزيع الدخل ومكافحة الفقر في مكانة متقدمة في جدول أولوياته ويعتمد في ذلك على تمكين البشر من الحصول على فرص للعمل وكسب العيش بكرامة وبصورة دائمة تضمن الحد الأدنى من حياة كريمة وبعيدة عن الفقر المدقع على الأقل، كما يعتمد في تحقيق ذلك على سياسة دعم السلع والخدمات الاجتماعية وسياسة التحويلات الاجتماعية.

الفصل الثالث
التمويل الأصغر والفقر في السودان

الفصل الثالث
التمويل الأصغر والفقر في السودان

ألمبحث الأول :التمويل الأصغر والفقر في ألسودان: -

اولاً: تجربة التمويل الأصغر في السودان:-[1]

في العــام 1991م اســتحدث بنك الــسودان مـا يعرف بالـتمويل الريفي ويقصد من ذلك مراعاة أن تكون جملة التمويل الممنوح بأي من الفروع العاملة بالمناطق الريفية المختلفة بنسبة لا تقل عن 50% من جملة الودائع بأي فرع في أي وقت من الأوقات، إلا أن هذا الـــقرار لم يستمر طويلاً. وفي ذات العام (أكتوبر 1991م) أشارت السياسة التمويلية الصادرة من الــبنك المركزي إلى أن يكون التمويل الزراعي بنسبة لا تقل عن 40% من السقف المقرر لــكل بنك على أن يشمل ذلك صغار المنتجين والمهنيين والعاملين في مجال الزراعة بنسبة لا تـــقل عن 3% أما القطاعات الأخرى ذات الأولوية غير القطاع الزراعي فقد حددت لها الـــسياســـــة التمويلية نسبة 40% على أن تخصص نسبة 3% من السقف الكلي للبنك لصغار الـــــمنتجين والمهنيين العاملين في هذه القطاعات.
وفي العام 1999م حددت نسبة لا تقل عن 5% من إجمالي التمويل لأي مصرف لـــــــتمويل شريحة صغار المنتجين والمهنيين كما وجه بنك السودان المركزي أن تمتد فترة تمويلها لــمدة سنتين كحد أقصى. وشهدت بعد ذلك النسب المسموح بتمويلها تطوراً خلال السنوات اللاحـــقة وذلك وفقاً لما يلي:

النسب المحددة للتمويل الأصغر من قبل بنك السودان المركزي
جدول رقم (5)

العام	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة التمويل الأصغر (للأسر المنتجة وصغار المنتجين والحرفيين)	5%	7%	10%	10%	10%	10%	10%	10%	12%

برنامج بناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل الأصغر مرجع سابق ص 67

[1] برنامج بناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل الأصغر ص 66

بداية التمويل الأصغر في السودان كانت مرتبطة بالقطاع غير الرسمي في ظل ما يعرف بنظام (الشيل)، والصناديق الدوارة ونظام الختة ونظام الكشف، وذلك منذ القرن السادس عشـــــــــر. بدايات التمويل الأصغر في ظل القطاع الرسمي كانت في أوائل القرن العشرين ومرت بالمراحل التالية:[2]

- مرحلة الجمعيات التعاونية ومكاتب البريد (في عهد الحكم الثنائي).
- مرحلة المصارف الوطنية (عقب الاستقلال السياسي).
- مرحلة المصارف الإسلامية والمنظمات الطوعية غير الحكومية.
- مرحلة المصارف المتخصصة في التمويل الأصغر.

ثانياً:-الفقر في السودان:-

هناك اختلافات وتضارب حول إحصائيات الفقر في السودان لذلك سوف يتم عرض ملامح الفقر في السودان من ناحيه كيفيه وذلك عبر رصد العديد من الظواهر التي يكثر تواجدها عندما يعاني مجتمع ما من ظاهرة الفقر.

وتتمثل هذه الظواهر في الآتي :[1]

التزايد في معدلات الهجرة والنزوح من الريف إلي الحضروالذي يؤدي بدوره الى ظاهرة التضخم الحضري وإحاطة المدن بأحزمة من السكن العشوائي. من المظاهرالاخري معانة أعداد كبيرة من السكان من نقص الغذاء أو سؤ التغذية ونقص الوزن لدي الأطفال ،ووجود الأوبئة والأمراض المستوطنة والعجز عن توفير الدواء والعلاج ، كما يؤدي ايضا لتفشي ظاهرة الأمية والتسرب من مواصلة الدراسة في مراحلها الأولية، وظهور التمرد علي النظام السياسي والنزاعات والحروب الأهلية و ظاهرة التسول والتشرد بين الأطفال والمسنين. بالاضافه لا انتشار ظاهرة الفساد الأخلاقي وتفشي الجريمة والتفكك الأسري والعزوف عن الزواج.

لابد من الإشارة هنا إلي أن مظاهر الفقر المشار إليها أعلاه ترجع للعديد من الأسباب اقتصادية، سياسية مناخيه وثقافية ولعل الأسباب الاقتصادية والسياسية لها الدور الأكبر في التسبب في الفقر في السودان.

ثالثا: جهود محاربة الفقر في السودان:-[2]

1- الاستراتيجية القومية الشاملة 1992-2002:

وهي محاولة لإحداث تغييرات إيجابية من خلال عملية التخطيط. وقد نادت بالتعاون بين الحكومة والأفراد والمواطنين والمجتمع من أجل توسيع ونشر التنمية، وقد اعتبرت الشعب كهدف للتنمية، والمواطن خلية للمجتمع. وقد نصت الاستراتيجية صراحة على تخفيف الفقر في أهدافها وأولوياتها وتطبيقها. وتضمنت أهداف الاستراتيجية:

أ/ محاربة الفقر.

ب/ تطوير وترويج التكافل في المجتمع.

ج/ إعادة توزيع الثروة.

---

[2] برنامج بناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل مرجع سابق ص66

[1] برنامج بناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل مرجع سابق ص 5

[2] برنامج بناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل الأصغر مرجع سابق ص 13

د/ تطوير التشغيل المنتج.
هـ/ مضاعفة إيرادات الزكاة والأوقاف والصناديق المساعدة الأخرى بحوالي 20 ضعفا وتوزيعها على الفقراء.
وقد نادت الاستراتيجية بتكوين آلية للتنسيق بين مبادرات المؤسسات والوكالات الحكومية وصناديق الدعم الاجتماعي وغيرها من المؤسسات التي تتعامل في التكافل ومكافحة الفقر.
وتضمنت الأولويات التي وضعت بالاستراتيجية: تقييم مدى الفقر، تكوين قاعدة بيانات، انشاء بنك التكافل، وإنشاء وحدات سكنية قليلة التكلفة.
وقد عملت عدة مؤسسات قومية في عملية تطبيق الاستراتجية مثل صندوق التكافل، وصندوق الضمان الاجتماعي، وديوات الزكاة، وصندوق المعاشات وصندوق دعم الدعم الطلاب

2- البرنامج القومي للإنقاذ الاقتصادي:

الأهداف الرئيسية للبرنامج تضمنت ما يلي:
أ/ تقوية الاقتصاد السوداني.
ب/ زيادة الانتاج والانتاجية.
ج/ حماية المجموعات الضعيفة من الآثار السالبة للبرنامج.
د/ تشجيع القطاع الخاص ليلعب دورا أكثر فاعلية في الاقتصاد.
ولتحقيق تلك الأهداف اتبعت عدة وسائل:
أ/ يجب إعطاء مزيد من التركيز على القطاع الزراعي باعتباره القطاع الرائد.
ب/ ادخال نظام ضمان اجتماعي شامل لرعاية الشرائح الفقيرة عن طريق تخفيف حدة التكاليف العالية الناتجة عن البرنامج.
ج/ تشجيع الصادر من خلال تحرير الأسعار.
د/ تحريك الموارد الداخلية والخارجية.
هـ/ تخلي الحكومة عن الاحتكار في القطاعات الاقتصادية.
و/ عدم التحكم الحكومي في الأسعار والأرباح.
إن إدخال ديوان الزكاة، وصندوق الضمان الاجتماعي في عام 1990م كانا علامة بارزة لبداية للمشاركة الحكومية الفعالة في توسع الدعم المالي للفقراء في شكل منح، وقرض حسن وتمويل المشروعات.

3- المشروع القومي لتحريك التكافل والإنتاج:

انشئ هذا المشروع في عام 1999م كآلية لتخفيف الفقر وتقوية الضمان الاجتماعي بين الشعب السوداني لمواجهة الصعوبات الاقتصادية.
يهدف المشروع إلى :
أ/ إعلاء قيم المشاركة والاعتماد على الذات والتكافل.
ب/ التحريك الاجتماعي الشامل لتخفيف الفقر عن 2 مليون أسرة خلال 4 سنوات.
ج/ تشجيع الصناعات الصغيرة الملائمة.
د/ تشجيع توسيع فرص عمل المرأة.
هـ/ دعم العمال وذوي الدخل المحدود من خلال أدوات ووسائل غير تقليدية.

4- بنك الادخار والتنمية الاجتماعية:[1]

انشئ البنك في عام 1995 كواحد من الآليات لمكافحة الفقر على المستويين المحلي والقومي. يقدم البنك التمويل لصغار المنتجين والأسر الفقيرة باستخدام إجراءات تمويل مبسطة لانشاء أنشطة مدرة للدخل. إضافة إلى ذلك يدعم البنك الخدمات الاجتماعية في المجتمعات الفقيرة. مصادر تمويل البنك هي رأسماله العامل، والسقف الائتماني، والتحويلات الحكومية و 17.5% من الإيرادات الصافية للزكاة.

أهداف البنك:

أ/ المساعدة في تحقيق هدف الدولة والمجتمع في تسهيل تخفيف حدة الفقر بين الشرائح الفقيرة عن طريق استفادتهم من الفرص لتحقيق العائد من خلال تمويل المشروعات التي تناسبهم.

ب/ تنمية الوعي الادخاري بين الشرائح الفقيرة، وتجميع تلك المدخرات واستثمارها في مشروعات التنمية الاجتماعية لتوسيع مفهوم المشاركة والمسؤولية المشتركة.

ج/ اجراء كل المعاملات المصرفية والاستثمار والمعاملات التجارية والمالية، والإسهام في القطاعات الصناعية و الزراعية إضافة إلى المشروعات الاقتصادية والاجتماعية داخليا وخارجيا.

د/ تطوير وتعضيد مفهوم البنك الاسلامي الشامل، وإبراز النموذج الرائد لمفهوم البنك الاجتماعي.

هـ/ تحريك موارد المجتمع عن طريق توجيهها نحو الأنشطة التي تقوي التنمية المستدامة في إطار الاقتصاد الولائي، مع عناية خاصة لمسائل التنمية بالولايات

5- صندوق / ديوان ا لزكاة:[2]

إن صندوق الزكاة والذي غير اسمه إلى ديوان الزكاة قد انشئ أساسا لاعادة هيكلة وصياغة الطريقة التي تجبى وتصرف بها الزكاة كواحدة من المبادئ الإسلامية.

أهداف الديوان:

أ/ بالإضافة إلى جباية وتصريف الزكاة يقوم الديوان بتكوين قاعدة بيانات عن الزكاة ولتقوية روح التعاون بين دافعي الزكاة ومستحقيها.

ب/ يجب على الدولة جباية وتصريف الزكاة.

ج/ تعيين عاملي جباية ذوي كفاءة عالية، والقيام بتدريبهم على التقنية والنزاهة.

د/ انشاء فرع للديوان بكل ولاية كل ما كان ذلك ممكنا.

هـ/ تقديم المساعدات الفنية والمالية للأسر المنتجة، وكذلك وسائل الإنتاج لمكافحة الفقر.

و/ توفير المعلومات واجراء البحوث لانشاء بنك للمعلومات.

6/ مؤسسة التنمية الاجتماعية:

أكدت الاستارتيجية القومية الشاملة (1992-2002) على مكافحة الفقر على المستويين الولائي والاتحادي. استجابت ولاية الخرطوم لهذه المهمة عن طريق ابتكار برامج لمكافحة الفقر، وأحد تلك البرامج هو انشاء مؤسسة التنمية الاجتماعية

---

[1] برنامج بناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل الأصغر مرجع سابق ص 14

[2] برنامج بناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل الأصغر مرجع سابق ص 16

في عام 1997م. وقد ربطت المؤسسة مع تخطيط وتطبيق برامج مكافحة الفقر بصورة لصيقة على امتداد ولاية الخرطوم.
تركز المؤسسة على أربع نقاط رئيسية تتضمن: تخفيف حدة فقر الدخول، نشر روح التضامن والتعاون بين الأعضاء، توفير التأمين الصحي ليغطي الأسر الفقيرة، والتنسيق بين جميع برمج مكافحة الفقر.
ولتحقيق أهدافها، اتبعت المؤسسة عدة وسائل منها:[1]
أ/ توفير التمويل الأصغر للفقراء لإجراء أعمالهم.
ب/ تنمية القدرة والمهارات للأسر الفقيرة.
ج/ تنسيق الجهود العامة لمكافحة الفقر.
د/ ملاحقة الدول المانحة والمنظمات الطوعية للمشاركة في برامج مكافحة الفقر.

المبحث الثاني: استراتيجيه بنك السودان التمويل الاصغر والمشاكل التي تواجهها:-

اولاً:ستراتيجية بنك السودان المركزي في التمويل الأصغر:[2]

ظلت الدولة تعمل علي التدخل في قطاع التمويل الأصغر بصورة غير مباشرة من خلال توجيه وتنظيم هذا القطاع عبر موجهات السياسات التمويلية لبنك السودان المركزي والتي كانت تهدف إلي جعل تمويل الشرائح المستهدفة من الفقراء (عملاء التمويل الأصغر) من بين القطاعات ذات الأولوية. ومع بدايات القرن الحادي والعشرين أصبح اهتمام الدولة بتمويل الفقراء أكبر ويجسد هذا الاهتمام بصورة واضحة في استراتيجية بنك السودان المركزي التي تم إعدادها بهدف تشجيع وتنمية وتطوير صناعة التمويل الأصغر في السودان. وتتمثل هذه الاستراتيجية في المحاور التالية:

المحور الاول:

بيئه السياسه العامه والتشريعات:

- مراجعة قوانين الصيرفة وسياسات بنك السودان المركزي.
- تنويع نطاق ومنتجات خدمات التمويل الأصغر.
- إيجاد آليات ضمان مصاحبة وبديلة.
- إنشاء إدارة متخصصة للتمويل الأصغر ببنك السودان المركزي.

المحور الثاني:

الاطار المؤسسي والتنظيمي:

- ترقية الكفاءة الإدارية والإشرافية.
- تطوير مؤسسات تمويل أصغر مستدامة.
- تفعيل دور البنوك في توفير خدمات التمويل الأصغر.
- تطوير مؤسسات التمويل الأصغر غير المصرفية.

المحور الثالث:

الهيكل الاساسي الداعم:

- خلق قاعدة بيانات مساعدة.
- مساندة إنشاء شبكة التمويل الأصغر.
- إنشاء مؤسسة مظلية خارج البنك المركزي علي المستوي الولائي

[1] برنامج بناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل الأصغر مرجع سابق ص 17
[2] برنامج بناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل الأصغر مرجع سابق ص 72.

والــقومي لتتولي التنسيق.
- إنشاء منظمة تنظيم ذاتي.

ثانيا: ملامح إستراتيجية بنك السودان المركزي للتمويل الأصغر عام 2007م:[1]

إن الطلب على خدمات التمويل الأصغر يفوق العرض كثيرا حيث إن العرض ضئيل جدا ويغطى حوالي 1-3% فقط من السوق المحتمل وهذا مرده إلى عوامل عده أهمها ضعف التوجه الواضح لمؤسسات التمويل الأصغر وغياب التنسيق بينها ونتج عن ذلك سوق منقوص الخدمة لم يتوفر فيه نطاق واسع من خدمات التمويل الأصغر مدفوعة الطلب.

الرؤية والمبادئ الموجهة:

الهدف الرئيسي للإستراتيجية هو تيسر تقديم الخدمات المالية للفقراء النشطين اقتصاديا في الريف وشبة الحضر والحضر وذلك بتوسيع وتطوير قطاع التمويل الأصغر بطريقه تحقق فاعلية التكلفة وحساسية النوع و الاستدامة،الفقراء النشطون اقتصاديا هم المستهدفون ويرجع ذلك إلى أن الأفراد الذين يعملون فبي الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر يعملون بأجور متدنية للغاية،وهم منعزلون عن القطاع المالي الرسمي.

هذا الإطار يحوي الهدف التوأمي الذي يتمثل في:-

1. وضع قطاع التمويل الأصغر كتدخل ضروري ضمن منهج أعرض لتخفيف الفقر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من الفقر،مما يمكن الفقراء من الوصول الي خدمات مالية لا تقتصر علي الائتمان بل يشمل الادخار والتمويلات النقدية والتامين.
2. تنمية صناعة التمويل الأصغر المستدامة مؤسسياً ومالياً لتتكامل مع القطاع المالي الرسمي الأعرض

ولقد تم تطوير الرؤية من خلال ثلاث جوانب:-

أ. تنمية سياسية.

ب. إطار مؤسسي وتنظيمي.

ج. البنية التقنية المساندة

خلق إطار سياسات وتشريعات مناسبة لتنمية نظم مالية،إسناد ونمو،وتطوير قطاع التمويل الأصغر علي مستوي قاعدة السوق:[2]

ويشتمل ذلك على:

أ- مراجعة قوانين الصيرفة وسياسات بنك السودان المركزي بإعادة هيكلة النظام المتخصص القائم بهدف إصلاحي وتطرقت الدراسة لإنشاء بنك جديد للفقراء، تطوير روابط بين البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر غير المصرفية فمراجعة القوانين المصرفية وسياسات بنك السودان المركزي لابد أن تشمل تقييم فاعلية التمويل

[1] برنامج بناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل الأصغر (استراتيجيات التمويل الاصغر) - ص 10
[2] برنامج بناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل الأصغر (استراتيجيات التمويل الاصغر) - مرجع سابق ص 10

الأصغر.

ب- تنويع نطاق خدمات منتجات التمويل الأصغر.

ج- إيجاد آليات بديلة للضمان المصاحب: توصى الإستراتيجية بالضمان الاجتماعي (التنظيمات القاعدية – مجموعات التضامن – الضمان الشخصي – صناديق ضمان المجتمع المحلى).

د- إنشاء إدارة متخصصة للتمويل الأصغر ببنك السودان: -

- تقدير دور إسناد مؤسسات التمويل الأصغر (تطوير وتوفير إطار تنظيمي ومؤسسي لتقديم خدمات مالية متجهة نحو السوق ذات قاعدة عريضة وذلك من خلال:-

- تطوير مؤسسات تمويل اصغر مستدامة.

- تفعيل دور البنوك في توفير خدمات التمويل الأصغر.

- تطوير مؤسسات التمويل الأصغر غير المصرفية.

هـ. إنشاء بنية تحتية مساندة تمد المؤسسات المالية بالموارد البشرية والمالية والرأسمالية والمعلوماتية المطلوبة لتقديم خدمات مستدامة فاعلة.

و. إسناد إنشاء شبكة تمويلات صغيرة

ز. إنشاء منظمة تنظيم ذاتي

ح. بناء قدرات منظمات التمويل الأصغر

ثالثا:التحديات والمشاكل التي تواجه التمويل الاصغر في السودان :-[1]

تواجه صناعة التمويل الأصغر – في السودان – عدد من التحديات منها:

1/ عدم مقدرة قطاع التنمية الاجتماعية (التمويل الأصغر) على الخلق والإبداع فمعظم منتجاته متشابهة وتقليدية ومتنافسة فيما بينها مما يصعب من عملية تسويقها.

2/ ارتفاع تكلفة الإنتاج وبالتالي عدم مقدرته على المنافسة.

3/ تعتمد الدولة في تمويل القطاعات الصغيرة على المصارف في حين أن هيكل المصارف في السودان يتكون معظمه من المصارف التجارية التي تسعى لتعظيم أرباحها ولذلك لا تفضل تمويل قطاع الأعمال الصغيرة بسبب عدم وجود الضمانات ولضعف الأرباح التي تتحصل عليها من هذا القطاع.

4/ انتشار أكثر من 70% من الشرائح التي تحتاج للتمويل الأصغر في الريف في حين أن القطاع المصرفي يتمركز في المدن.

5/ طول وتعقيد الإجراءات مما يترتب عليه ارتفاع تكلفة التمويل وعزوف العملاء عنه والبحث عن بدائل أخرى.

6/ عدم التزام المصارف بأي سقف يحدده البنك المركزي للتمويل الأصغر إذ تشير

[1] برنامج بناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل الأصغر مرجع سابق ص 71.

الدراسات إلى ضعف خدمات التمويل الأصغر في البلاد والتي لم تتجاوز نسبتها ال 5%.

المشاكل التي تواجه التمويل الأصغر في السودان:-[1]

تواجه صناعة التمويل الأصغر في السودان بالعديد من المشاكل والتي يمكن حصرها في الآتي:

أ- مشاكل تتعلق بالدولة:

- غياب الخطط الاستراتيجية بسبب ضعف التنسيق بين الدولة ومؤسسات التمويل الأصغر بما فيها المصارف.
- عدم وجود مظلة إدارية وقانونية للتمويل الأصغر على مستوى الدولة.
- مشكلة ارتفاع الضرائب على قطاع الأعمال الصغيرة
- المشاكل المرتبطة بنقص المعلومات فمؤسسات التمويل الأصغر أو الإدارات أو الوحدات ذات الصلة بالتمويل الأصغر بحاجة إلى قطاع يدير ويسيطر على تدفق المعلومات حتى تتمكن من كشف الاحتيال.

ب- مشاكل تتعلق بالمصارف:

- عزوف المصارف عن تمويل هذا القطاع بسبب ارتفاع تكلفة التمويل.
- اشتراط المصارف لتوفير ضمانات كافية عند التمويل يحول دون إمكانية حصول أصحاب الحرف والصناعات الصغيرة على الأموال اللازمة لتنفيذ مشروعاتهم وهذا ما يشكل تهديداً لاستمرارية المشروعات التي يتم تمويلها.
- اشتراط المصارف لعقد إيجار أو شهادة بحث للأرض التي يعمل عليها قطاع الأعمال الصغيرة يحول دون حصول هذا القطاع على تمويل من المصارف لأنه غالباً ما يعمل في محلات مؤقتة أو في المنازل.
- تشترط المصارف رخصة عمل سارية المفعول حتى يتم التعامل معها في حين أن معظم الذين يتقدمون للتمويل الأصغر لا توجد لديهم رخص تجارية.
- ضعف المبالغ التي توفرها المصارف لأصحاب المشروعات الصغيرة يحول دون تحقيق المنتج لأهدافه وبالتالي يضعف إمكانية تحقيقه للأرباح المرجوة كما قد يضعف أيضاً إمكانية تسديد ما عليه من التزامات.
- بسبب ضعف التمويل المصرفي يدخل عميل التمويل الأصغر في التزامات مالية مع عدد من المصارف يحين أجلها في فترات متقاربة مما يصعب عملية السداد.
- تفضيل المصارف للتمويل عبر صيغة المرابحة يدفع بالعملاء لتحديد فترة قصيرة للتمويل تفادياً لارتفاع تكلفة الإنتاج مما قد يؤدي بدوره إلى فشل السداد بسبب عدم بدء المشروع لإنتاجه.
- ضعف المتابعة لمشروعات التمويل الأصغر بسبب قلة عدد الموظفين.
- تمركز معظم فروع المصارف بالمدن الكبرى بحثاً عن تحقيق الأرباح، في حين أن قطاع الأعمال الصغيرة يتواجد في الريف.

ج- مشاكل تتعلق بقطاع الأعمال الصغيرة:

- عجز المنتجين عن التسويق بسبب منافسة الصناعات البديلة لمنتجاتهم، والتي

[1] برنامج بناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل الأصغر مرجع سابق ص 71

غالباً ما تتميز بتكلفة إنتاج منخفضة وجودة عالية.
- ارتفاع تكلفة المواد الخام التي يستخدمها قطاع الأعمال الصغيرة بسبب ارتفاع الرسوم الجمركية.
- الاتجاه المستمر من قبل المنتجين نحو تخفيض التكاليف يكون أحيانا على حساب الرقابة والإشراف.
- عدم الخبرة في الجوانب الإدارية لدى معظم المتقدمين للتمويل الأصغر.
- عادة ما يلجأ أصحاب الأعمال الصغيرة سعياً وراء الربح إلى توسيع نشاطهم مما يدخلهم في التزامات وتعقيدات تؤدي إلى مزيد من الاختناقات المالية، إذ ينبغي أن يتم هذا التوسع وفقاً لإجراءات تمويلية جديدة لا تشكل عبئاً على المشروع القائم ويفضل أن يكون من الأرباح المحتجزة.[1]
- سيادة الدعم المباشر للبرامج القائمة.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

[1] برنامج بناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل الأصغر مرجع سابق ص 72

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

المبحث الأول : نبذه عن مصرف السلام :

اولاً : التأسيس: [1]

تأسس مصرف السلام فى السودان نتيجة لتعاون بين الإمارات العربيه والسودان وكان فى 25مايو 2005برأس مال قدره 100مليون دولار بهدف تقديم أحدث الخدمات المصرفيه الإسلاميه التى تواكب مسيرة التطور العمرانى ، ومواجهه التحديات المستقبلية فى الأسواق المحليه والأقليميه والعالميه معتمداً فى ذلك علي اعلى معايير الجودة فى الأداء مع التركيز على تحقيق أعلى نسبه من العائد للعملاء والمساهمين كل على حد سواء.

ويعد مصرف السلام السودان من أكبر المصارف فى سوق الخرطوم للأوراق الماليه ويسعى أن يكون من أبرز المصارف العامله فى السوق السودانى من خلال تقديم خدماته المصرفيه المبتكره .

[1] 8 - ،ص مصرف السلام(2010) خدمات مصرفية إسلامية برؤية عصرية، مجلة مصرف السلام السودان

ويعمل المصرف وفقاً لإستراتيجيه واضحه تواكب متطلبات التنميه الإقتصاديه فى جميع المرافق الحيويه فى السودان من خلال تقديم خدمات مصرفيه إسلاميه عصريه تتبع المبادئ والقيم الأسلاميه الراسخه .

تضم قائمة مؤسسي المصرف : شركه إعمار العقارية، ومكتب الأستثمار، واملاك للتمويل ، والبنك اللبنانى الكندى ، والصندوق القومى للتأمينات الأجتماعية.

ثانيا : رسالة رؤية المصرف:[1]

أ/ رسالة المصرف :

رسالة المصرف هى تقديم خدمات مصرفيه إسلاميه مبتكره تواكب مسيرة التطور لمواجهة التحديات على المستويات المحليه والإقليميه والعالميه معتمدين فى ذلك على أرفع معايير الجوده فى الأداء مع تحقيق نسبه عاليه من العائدات لكافة الأطراف ذات العلاقه ويسعى البنك للنهوض بالخدمات المصرفيه والعمل المستمر على أزدهارها فى المستقبل القريب.

ب/ رؤية المصرف:

إزاء تحديات العولمه والمتغيرات الإقتصاديه على المستويين المحلى والدولى يأخذ مصرف السلام على عاتقه مهمة تجسيد رؤيته المتميزه فى مجال الخدمات المصرفيه الإسلاميه لتوفير أفضل السبل لتحقيق التنميه والإزدهار العمرانى فى السودان وتسخير كافة الطاقات المتاحه من أجل ضمان دقة تنفيذ الإستراتيجيات المطروحه والخطط الموضوع.

ثالثا : أهداف ومبادئ المصرف: [2]

أ/ أهداف المصرف:

يتطلع المصرف للإرتقاء بالقطاع المصرفى إلى مستويات مميزة, وإحداث نقلة نوعية فى طبيعة المعاملات المصرفية و أنماطها، وتقديم أفضل الخدامات التى تلبى كافة إحتياجات العملاء من خلال وضع خطط وانشطة لإنعاش الوضع الإقتصادى والصناعى والتجارى وتحقيق نهضة شاملة فى كافة المجالات.

ب/ مبادئ المصرف:

إلتزم مصرف السلام بتقديم افضل الخدمات المصرفيه وفقا لما يملي به شرع الله الحكيم وإيمانا منا بأن سلوك المصرف هو خير ترجمه لقيمه ومبادئه الاسلاميه العريفه التي تشكل ركنا اساسيا لتحركات المصرف .

يضع المصرف كافه طاقته وموارده كافه في خدمه المجتمع معتمدين في ذلك علي مبدأالشفافيه والوضوح مع العملاء والمساهيمنوالمستثمرين.

رابعاً: خدمة المجتمع وعلاقه المصرف مع العملاء:

أ/ خدمة المجتمع:[3]

---

[1] مجلة مصرف السلام، مصدر سابق،ص 8

[2]- مجلة مصرف السلام، مصدر سابق،ص 12

[3] مجلة مصرف السلام، مصدر سابق،ص 20

في ظل الأوضاع الإقتصاديه والإجتماعيه الجديده التي تشهد تحولات ملفته في السودان ، بات من الضروري وضع أطر وركائز صلبه من أجل دعم مسيرة التنميه في البلاد وتفعيل الخطط الراميه لخدمه المجتمع من خلال المساهمه في النهضه الصناعيه والتجاريه والزراعيه والعقاريه عن طريق برامج التمويل الإسلامي ذات شروط ميسره وإيجاد الحلول المناسبه لتخفيف أعباء المعيشه من خلال المرابحات الخدمات.

ب/ علاقة المصرف مع العملاء:

إنطلاقاً من تقديرالمصرف البالغ لعملائه الكرام وأيماناً من المصرف بأن تعامله مع العملاء يرتكز علي الثقه والاحترام وفقا لمبادئه الاسلاميه الراسخه، يعمل المصرف علي تحقيق تطلعات العملاء وانجاز الاهداف التي يطمحون إليها من خلال توفير بيئه عمل مميزه تسودها المرونه والسلاسه والحرص الكامل علي انجاز معاملاته في وقت وجيز وبفعاليه فائقه.

في ظل الاوضاع الاقتصاديه والاجتماعيه التي تشهد تحولات ملفته في السودان بات من الضروري وضع اطر وركائز صلبه من اجل دعم مسيره التنميه في البلاد وتفعيل الخطط الراميه لخدمه المجتمع من خلال النهضه الصناعيه والتجاريه والزراعيه والعقاريه ، عن طريق برامج التمويل الاسلامي ذو الشروط الميسره. وإيجاد الحلول المناسبه لتخفيف اعباء المعيشه من خلال المرابحات وتمويل الخدمات.

المبحث الثاني:التمويل الاصغر بالمصرف :

اولا: التمويل الاصغر بالمصرف:[1]

في ظل الاوضاع الاقتصاديه التي تشهد تحولات ملفته في السودان وتفاعلا مع توجيه بنك السودان المركزي برعايه السيد علي عثمان محمد طه نائب رئيس الجمهوريه السودانيه ذلك الوقت والذي وجه في البنك المركزي البنوك التجاريه والمتخصصه بفتح اقسام تمويل اصغر بكافه فروعها دعما للتنميه الاقتصاديه والاجتماعيه بالبلاد، قام مصرف السلام بفتح فرع ام درمان الذي تخصص في التمويل الاصغر كما قام بتعيين عدد من موظفي التمويل الاصغر المتخصصين. سعيا وتعاونا مع البنك المركزي في تنفيذ سياساته.

يقوم المصرف بتمويل المشاريع الصغيره والخدمات غير الانتاجيه كمواد البناء والاثاثات بشروط ميسره موضوعه بدراسات وخبره في المجال بحيث ان تكتمل العمليه التمويليه دون اي مشاكل تضر بالمصرف او العميل علي حد السواء .

حيث ان التعثر يقضي علي الدوره التمويليه ويمنع التمويل من الوصول لاشخاص اخرين للاستفاده منه ، ممايضر بالسياسات الاستراتيجيه لبنك السودان المركزي والموقف المالي للمصرف.

يمنح التمويل الأصغر في مصرف السلام في حدود مبلغ 16,000 ج س بحيث أن مبلغ التمويل بالإضافه إلي أرباحه لايتجاوز ال 20,000 ج س تسدد في فتره

[1] تقرير ربع سنوي مصدر بتوجيه من وحده التمويل الاصغر – بنك السودان 2013

أقصاها عامان علي أساس الدخل الحالي سواء كان راتباً محولاً لدا المصرف أو دخل من مشروع قائم أو رخصه تجاريه.

الضمانات المطلوبه للتمويل الأصغر عباره عن توليفه من الضمانات التاليه أو جزء منها بحسب طبيعة المشروع وطالب التمويل نفسه : الضمانه التكافليه ، شيكات الضمان ، تحويل المرتب.

عمليات التمويل الأصغر التي تم تنفيّذها عن طريق فروع المصرف حتي تاريخ 31/12/2013 كانت كما يلي :

(6,986,617) جنيه سته ملايين وتسعمائه سته وثمانون الف وستمائه وسبعه عشر جنيه سوداني. بعدد 730 عمليه تمويل قائم 574 منها للرجال و 156 عمليه تمويل اصغر للنساء.

كما ساهم المصرف ايضا في عدد من المحافظ التي تديرها المصارف الأخري والخاصه بعمليات التمويل الأصغر والصغير والتمويل ذو البعد الإجتماعي , حيث بلغ إجمالي الربط المحدد لمساهمات المصرف في تلك المحافظ (8,000,000) جنيه ثمانيه ملايين جنيه سوداني أي بلغت مساهمه المحافظ + التمويل المباشرمبلغ (14,986,617) جنيه اربعه عشر مليون وتسعمائه سته وثمانون الف وستمائه وسبعة عشر جنيه بنسبة 1.3% من إجمالي المحفظه الكليه بالمصرف.

اما بالنسبه لإلتزام العملاء بالسداد يلاحظ ان حجم تعثر عمليات التمويل الأصغر المباشر بلغ مبلغ (325,562) ج ثلاثمائه خمسه وعشرون الف وخمسمائه إثنان وستون جنيه تمثل 140 عمليه تمويل أصغر بنسبه 4.6% من إجمالي حجم التمويل الأصغر أي بزياده تعادل 2% عن ماكانت عليه في الربع الإخير من السنه الماضيه .

ثانيا: طريقه التنفيذ:

أ/ كيفيه الحصول علي التمويل:[1]

تمر عملية التمويل الأصغر بعدد من المراحل المتسلسله تبدأ بتقديم العميل لطلب التمويل متضمنا مستندات تثبت: هويته ، سكنه الحالي , دخله الحالي ، مكان عمله ودراسه المشروع الذي يود القيام به بالإضافه لمستندات الضامن إن وجد.

يقوم الموظف المختص بدراسه الطلب من حيث كفائة العميل ومقدرته علي السداد ومن حيث المشروع ومدي فرص نجاحه في سوق الأعمال الصغيره , ومن ثم تتم التوصيه بالقبول أو الرفض ويرفع الطلب للتصديق من الأداره .

يتم التنفيذ عن طريق صيغه المرابحه الآمر بالشراء مع الحرص التام علي النواحي الشرعيه في التنفيذ.

المبحث الثالث: تحليل البيانات وإختبار الفرضيات

[1] مقابله شخصيه باحد ظباط التمويل الأصغر بالمصرف

اولاً: الدراسه الميدانيه :-

1/ مجتمع الدراسه : يتكون مجتمع الدراسه من عملاء التمويل الاصغر وموظفي جميع المصارف التجارية السودانيه ، أما عينة الدراسه فهي جميع موظفي و عملاء مصرف السلام السودان بجميع فروع الذين استفادوا بشكل أو بآخر من خدمة التمويل الاصغر.

2/ عينة الدراسة : حيث بلغت عينة الدراسة 80 عميل من خلال توزيع 80 استبانه على عملاء وموظفي مصرف السلام السودان ، و تم إسترجاعها كاملةً بنسبة 100%.

3/ الأدوات والمقاييس : سيقوم الباحث في هذه الدراسة باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي الإختبار فرضيات الدراسه ، استخدم الباحث مربع كاي لقياس اتجاهات إجابات الاستبيانه ، كما سيتم استخدام برنامج Excel لإعداد الجداول والرسوم البيانية إعتماداً على البيانات المتاحة خلال فترة البحث.

فيما يتعلق بصدق أداة القياس فقد تم عرض الاستبانه على مجموعة من المحكمين والخبراء الأكاديميين من ذوي التخصص في الإحصاء والمالية لمعرفة آرائهم حول مدى انسجام ووضوح وشمولية الاستبانه وقد تم تعديل وصياغة بعض الأسئلة بناءً على توصياتهم.

ثانياً: تحليل البيانات الشخصيه:-

1/ النوع :-

جدول رقم (6)

النوع	العدد	النسبة
ذكر	47	58.75%
انثي	33	41.25%
المجموع	80	100%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسه الميدانيه 2014

شكل رقم (2)

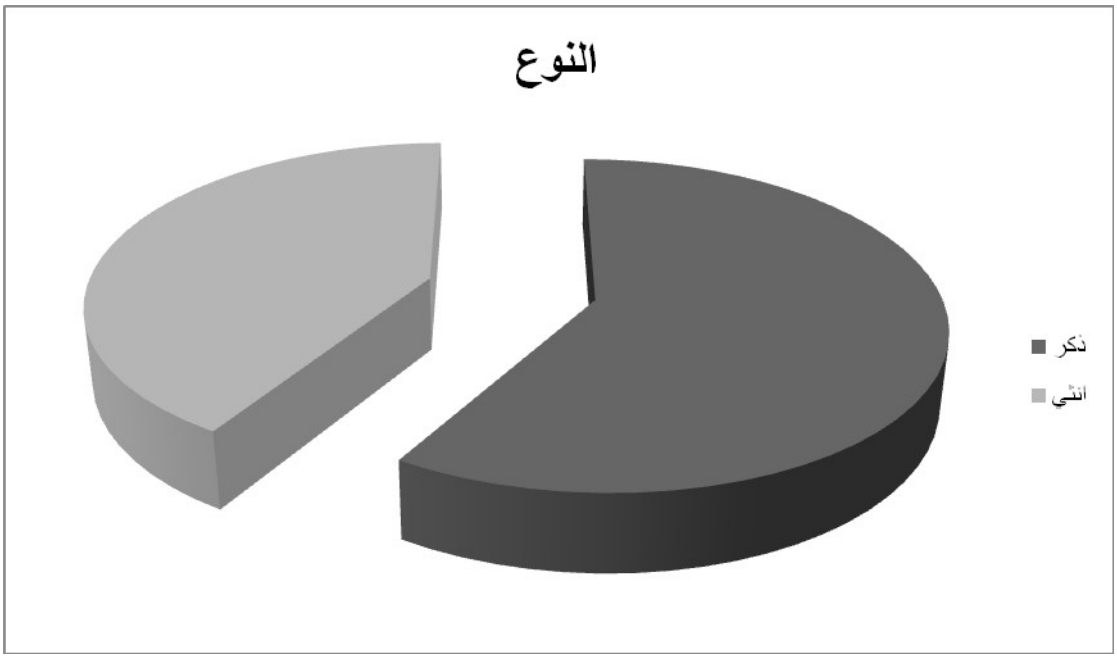

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الجدول رقم (6)

- بلغت نسبة الذكور في العينه المختاره 58.75% بينما بلغت نسبة الإناث 41.25% مما يعني ان الدراسه لم تكن منحازه لجنس معين بل شملت الجنسين.

2/ المؤهل العلمي:-

جدول رقم(7)

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
ثانوي	5	6.25%
دلوم	15	18.75%
بكلاريوس	46	57.5%
اخري	14	17.5%
المجموع	80	100%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسه الميدانيه 2014

شكل رقم(3)

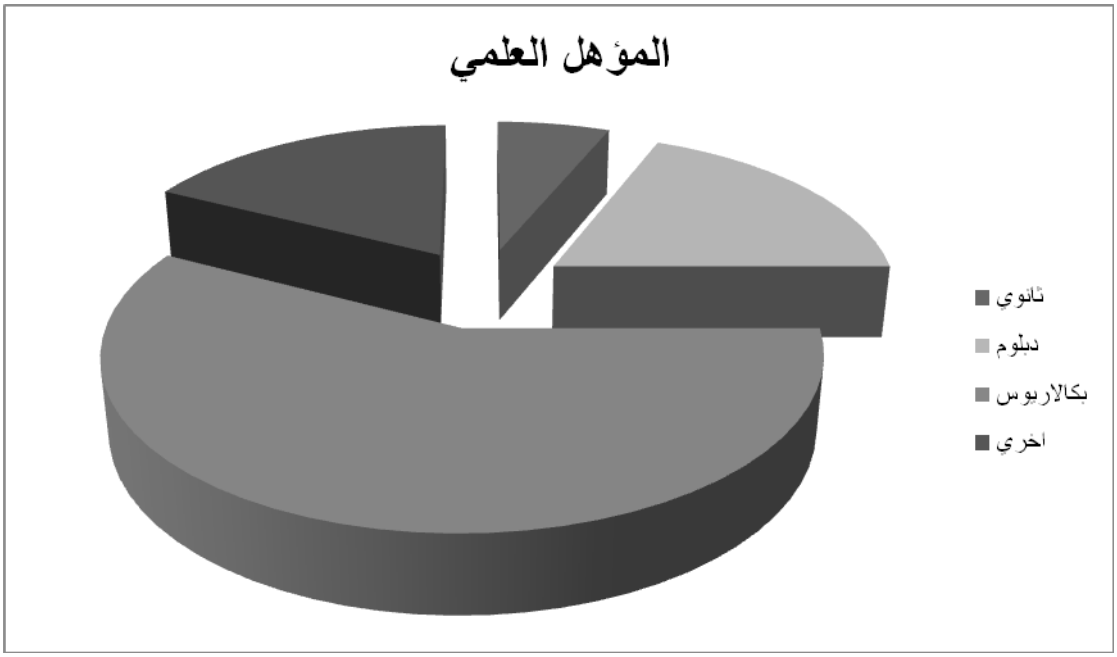

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الجدول رقم (7).

بلـغت نسـبة اصحاب الشـهادات الـثانويه 6.25% بنـما بلـغت نسـبة اصحاب شهادات الدبلوم 18.75% والبكـلاريوس 57.5% وامـا الاخـري فـبلغت نـسبة 17.5% , ممايعني ان العينه المختاره ذات مؤهلات علميه ممايؤدي لجمع معلومات وبيانات صحيحه.

3/ نوع النشاط:-

جدول رقم (8)

نوع النشاط	العدد	النسبة
خدمي	42	52.5%
تجاري	19	23.75%
صناعي	4	5%
زراعي	1	1.25%
اخري	14	17.5%
المجموع	80	100%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسه الميدانيه 2014

شكل رقم(4)

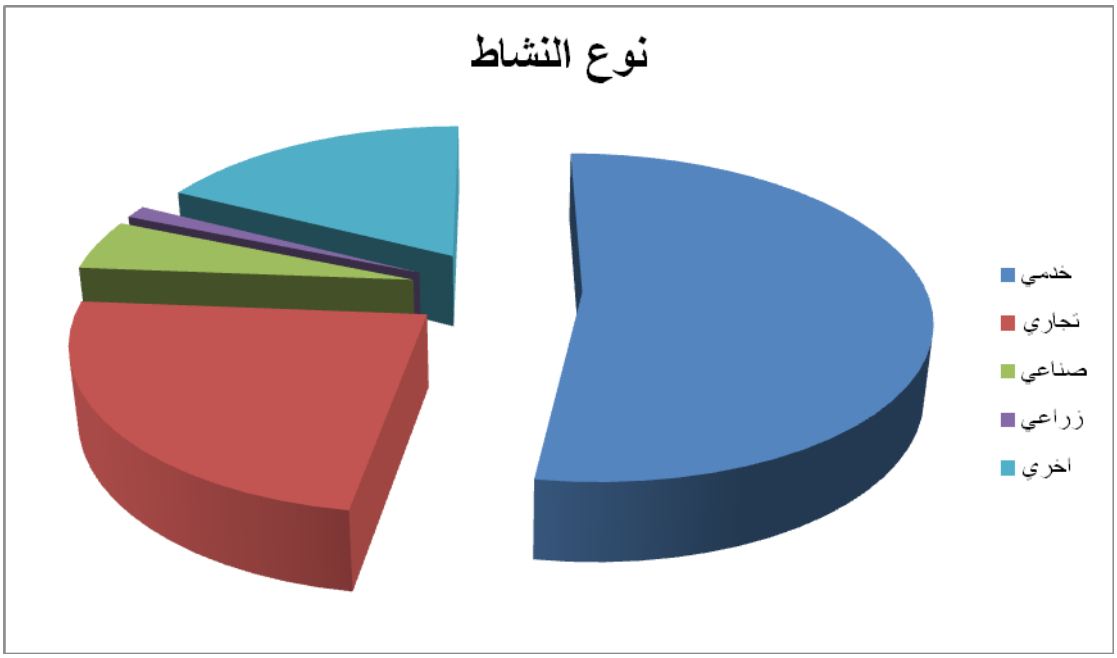

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الجدول رقم (8).

بلغت نسبة العاملين بالقطاعات الخدميه 52.5% بينـما بلغت نسبة العاملين بالقطاعـات التجاريه نسبة 23.75% والعاملين بالقطاعات الصناعيه نسبة 5% اما العاملين بالـقطاعـات الزراعيه فكانت 1.25% والعاملين بالقطاعات الاخرى 17.5% , ممايعني تنوع نشـاطـات العينه المختاره.

4/ سنوات التعامل مع خدمة التمويل الاصغر:-

جدول رقم (9)

سنوات التعامل مع خدمة التمويل الاصغر	العدد	النسبة
3 سنوات أو اقل	49	61.25%
4 - 6 سنوات	23	28.75%
7 – 10 سنوات	5	6.25%
11 – 15 سنه	3	3.75%
المجموع	80	100%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسه الميدانيه 2014

شكل رقم(5)

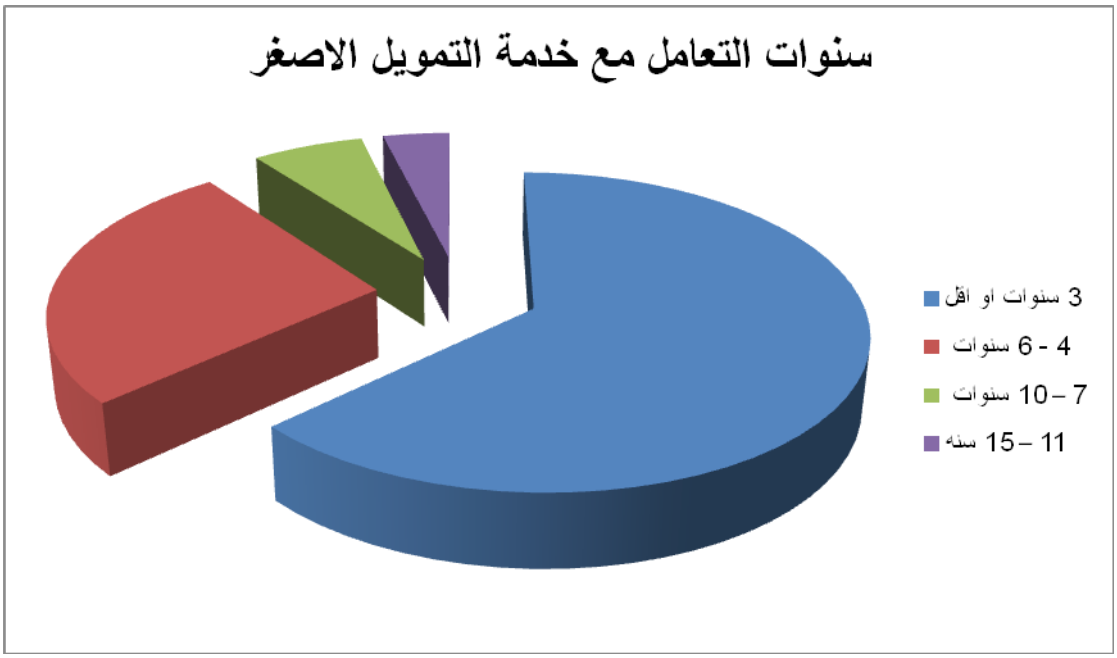

المصدر: إعداد الباحث من الجدول رقم (9)

بلغت نسبة الذين تعاملوا مع خدمة التمويل الأصغر ثلاث سنوات او اقل 61.25% ومن 4 - 6 سنوات نسبة 28.75% ومن 7- 10 سنوات نسبة 6.25% ومن 11- 15 سنه نسبة 3.75% , و ذلك نسبةً إلى أن المصرف حديث العهد بخدمة التمويل الأصغر.

4/ المستوي الوظيفي :-

جدول رقم(10)

المستوي الوظيفي	العدد	النسبة
مدير	4	5%
موظف	60	75%
عامل	3	3.75%
اعمال حره	10	12.5%
اخري	3	3.75%
المجموع	80	100%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسه الميدانيه 2014.

شكل رقم(6)

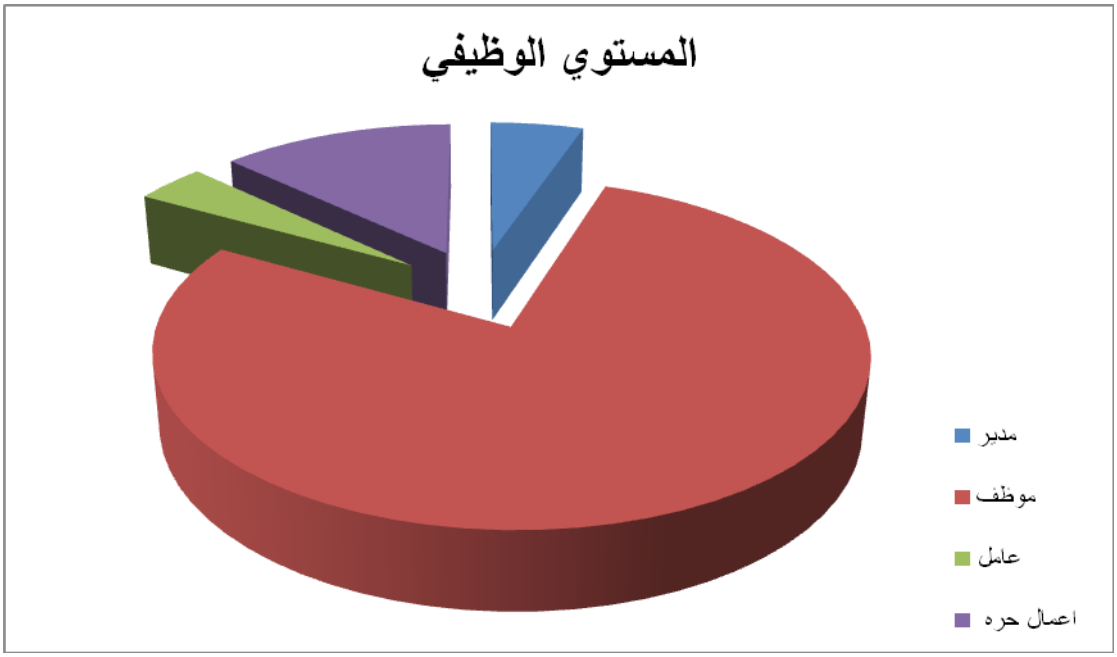

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الجدول رقم (10).

بلغت نسبة المدراء 5% والموظفين 75% والعمال 12.5% اما الأخرى فبلغت 3.75% ممايدل علي أن الفئات المستهدفه من التمويل الأصغر هي الفئات النشطه إقتصادياً.

ثالثاً: إختبار الفرضيه الاولي:-

هنالك علاقه بين تطبيق سياسات التمويل الأصغر فيما يتعلق بحجم وكفاية التمويل وتخفيف حدة الفقر.

جدول رقم(11)

العـــــــــبار ه	اوفق بشده	اوافق	محايد	لااوافق	لا اوافق بشده	
1/سقف التمويل الأصغر المحدد من قبل سياسات التمويل الأصغر كافي ووافي لكل متطلبات المشاريع الصغيره	8	22	12	32	6	العدد
	10%	27.5 %	15%	40%	7.5%	النسبة

2/الضمانات المطلوبه لمنح التمويل الأصغر يمكن جمعها بسهوله ولاتشكل اي عائق في سبيل الحصول علي التمويل في الوقت المناسب	13	25	14	24	4	العدد
	16.25%	31.25%	17.5%	30%	5%	النسبة
3/شروط منح التمويل الأصغر لاتعطل او تؤخر الدراسه عن موعد إنتاجها المناسب و المستهدف	11	35	18	14	2	العدد
	13.75%	43.75%	22.5%	17.5%	2.5%	النسبة
4/فترة سداد التمويل الأصغر بحسب السياسات النقديه والتمويليه مناسبه تتناسب مع دورة حياة المشاريع المختلفه	12	42	9	14	3	العدد
	15%	52.5%	11.25%	17.5%	3.75%	النسبة
5/الإجراءات والمستندات المطلوبه لمنح التمويل الأصغر بحسب سياسات التمويل الأصغر مبسطه لاتمثل عائقا	20	28	15	13	4	العدد
	25%	35%	18.75%	16.25%	5%	النسبة

1/ بلغت نسبة الموافقه (اوافق بشده + اوافق) 37.5% ومحايد 15% بينما بلـغت نسـبة لا أوافق (لا أوافق +لا اوافق بشده) 47.5%.

2/ بلغت نسبة الموافقه (اوافق بشده + اوافق) 47.5% ومحايد 17.5% بينما بلـغت نسـبه لا اوافق (لا اوافق +لا اوافق بشده) 35%.

3/ بلغت نسبة الموافقه (اوافق بشده + اوافق) 57.5% ومحايد 22.5% بينما بلغت نسـبه لا اوافق (لا اوافق +لا اوافق بشده) 20%.

4/ بلغت نسبة الموافقه (اوافق بشده + اوافق) 67.5% ومحايد 11.25% بينما بلغت نسبه لا اوافق (لا اوافق +لا اوافق بشده) 21.25%.

5/ بلغت نسبة الموافقه (اوافق بشده + اوافق) 60% ومحايد 11.75% بينما بلغت نسبه لا اوافق (لا اوافق +لا اوافق بشده) 21.25%.

بما أن نسب الموافقه هي الأعلى ببلوغها 54% دل ذلك علي صحة الفرضيه الأولي والتي تنص علي ان هنالك علاقه بين تطبيق سياسات التمويل الاصغر فيما يتعلق بحجم وكفايه التمويل وتخفيف حدة الفقر.

رابعاً: اختبار الفرضيه الثانيه :-

هنالك علاقه بين تطبيق سياسات التمويل الأصغر والمساهمه في خلق فرص عمل وتخفيف حده الفقر.

جدول رقم (12)

العبـــــــاره	اوفق بشده	اواف ق	محاي د	لااوافق	لا اوافق بشد ه	
1/ يساعد التمويل الأصغر في خلق فرص عمل جديده لطالب التمويل ولغيره	34	30	6	10	0	العد د
	42.5 %	37. 5%	7.5 %	12.5 %	0%	النس بة
2/ سياسات التمويل الأصغر نجحت في خلق فرص عمل جديده وتخفيف حدة البطاله من خلال تمويل المشاريع المختلفه	24	39	10	6	1	العد د
	30%	48. 75 %	12.5 %	7.5%	1.25 %	النس بة
3/ اتاحت سياسات التمويل الأصغر فرص عمل جديده مما ادي لـتحـسين اوضاع الأسر التي اســتفادت مـن خدمـة الـــتمويل الاصغر	20	39	16	3	2	العد د
	25%	48. 75 %	20%	3.75 %	2.5 %	النس بة
4/ ســـــاعــدت وساهمت سياســات التمويل الأصغر في نمو وزيــاد ونـــــجاح المشاريع الصغيره ممـــــا اتاح فرص عمل جــديــدة لمختلف فئات	17	34	23	4	2	العد د
	21.25 %	42. 5%	28.7 5%	5%	2.5 %	النس بة

المجتمع ومن ثم تحسين اوضـــاعـــهم الإجتماعيه والإقـتصاديه						
5/ يتم إستخدام التمويل	15	42	15	6	2	العد د
الأصـــغر الـممنوح فـي الـمشاريع موضـع الدراسه مـمـــا يضـمـن إســـــتفاده المـجتمع مـن المشروعات الـمـقامه مـن حـيث إتـاحـة فرص عمل جديده	18.75 %	52.5 %	18.75 %	7.5%	2.5 %	النسـ بة

1/ بلغت نسبه الموافقه (اوافق بشده + اوافق) 80% ومحايد 7.5% بينما بلغت نسبه لا اوافق (لا اوافق + لا اوافق بشده) 12.5%.

2/ بلغت نسبة الموافقه (اوافق بشده + اوافق) 78.75% ومحايد 12.5% بينما بلغت نسبه لا اوافق (لا اوافق + لا اوافق بشده) 8.75%.

3/ بلغت نسبة الموافقه (اوافق بشده + اوافق) 73.75% ومحايد 20% بينما بلغت نسبه لا اوافق (لا اوافق + لا اوافق بشده) 6.25%.

4/ بلغت نسبة الموافقه (اوافق بشده + اوافق) 63.75% ومحايد 28.75% بينما بلغت نسبه لا اوافق (لا اوافق + لا اوافق بشده) 7.5%.

5/ بلغت نسبة الموافقه (اوافق بشده + اوافق) 71.25% ومحايد 18.75% بينما بلغت نسبه لا اوافق (لا اوافق + لا اوافق بشده) 10%.

بما أن نسبة الموافقه بلغت 73.5% دل ذلك علي صحة الفرضيه الثانيه والتي تنص علي أن هنالك علاقه بين تطبيق سياسات التمويل الأصغر والمساهمه في خلق فرص عمل وتخفيف حده الفقر .

خامسا : اختبار صحة الفرضيه الثالثه :-

هنالك علاقه بين تطبيق سياسات التمويل الأصغر وزيادة حجم الفئات المستهدفه وتخفيف حده الفقر.

جدول رقم (13)

العبـــــــاره	اوفق بشده	اوافق	محايد	لااوافق	لا اوافق بشده	
1/ ساعدت ساسات التمويل الأصغر في إنتشار رقـعة المســتفيدين مـن التمويل الاصغر من خلال المراعاه للمتطلبات والاجـراءات الـــمناسبه لكافة أفراد المجتمع	11	37	22	8	2	العدد
	13.75%	46.25%	27.5%	10%	2.5%	النسبة
2/ ســـــاعدت الســـياسات التمويل الاصـــغر فـي إنجـاح الـــمشاريع الصغيرة مما ادي إلي زياده الطلب علي الـــتمويل الأصـــغر وسرعة إنتشاره	12	42	14	9	0	العدد
	18.75%	52.5%	17.5%	11.25%	0	النسبة
3/ تراعي سياسات التمويل الاصغر الإختلافات الـجغرافيه والـمجتمعيه وذلك لـــيناسب الـــتمويل الاصـــغر المستهدفين في الولايات المختلفه	15	27	18	15	5	العدد
	18.75%	33.75%	22.5%	18.75%	6.25%	النسبة
4/ ساعد التمويل الاصغر الكثير من الاســر للوصــول لـمرحـلة الإكـتفاء الـذاتي ورفــع مــستوي الـمعيشه مما عــكس رواجـاً كـــبيرا لـــــدى افراد المجـتمع ورغبــهم فــي تحـــسين اوضاعهم	9	34	21	12	4	العدد
	11.25%	42.5%	26.25%	15%	5%	النسبة
5/ تساعد سياسات التمويل الأصغر علي تمويل المشاريع وتمليكها وتقديم الدعم الفني اللازم لإنتشارها ونمائها	11	35	25	7	2	العدد
	13.75%	43.75%	31.25%	8.75%	2.5%	النسبة

1/ بلغت نسبة الموافقه (اوافق بشده + اوافق) 60% ومحايد 27.5% بينما بلغت نسبة لا اوافق (لا اوافق + لا اوافق بشده) 12.5%

2/ بلغت نسبة الموافقه (اوافق بشده + اوافق) 71.25% ومحايد 17.5% بينما بلغت نسبة لا اوافق (لا اوافق + لا اوافق بشده) 11.25%.

3/ بغت نسبة الموافقه (اوافق بشده + اوافق) 52.5% ومحايد 22.5% بينما بلغت نسبة لا اوافق (لا اوافق + لا اوافق بشده) 25%.

4/ بلغت نسبة الموافقه (اوافق بشده + اوافق) 53.75% ومحايد 26.25% بينما بلغت نسبة لا اوافق (لا اوافق + لا اوافق بشده) 20%.

5/ بلغت نسبة الموافقه (اوافق بشده + اوافق) 57.5% ومحايد 31.25% بينما بلغت نسبة لا اوافق (لا اوافق + لا اوافق بشده) 11.25%.

بما أن نسب الموافقه هي الأعلى ببلوغها 59% يدل ذلك علي صحة الفرضيه الـثالثه القائله: هــنالك عــلاقه بـين تطبيق سياسات التمويل الأصغر وزيادة حجم الفئات الـمستهدفه وتخفيف حده الفقر.

الخاتمه

النتائج والتوصيات

الخاتمه

النتائج والتوصيات

اولاً: النتائج:

تناول البحث تطبيق سياسات التمويل الأصغر و أثرها علي حده الفقر , بالتطبيق علي مصرف السلام مكان الدراسه توصل البحث من خلال تحليل الإسبيان إلي النتائج التاليه:

أ/ نتائج الفرضيات:

1/ بين الإستبيان أن 54% فقط من مجتمع البحث يوافقون علي ان سقف التمويل الأصغر كافي مما يخفف من حده الفقر .

2/ ساعدت سياسات التمويل الأصغر وساهمة في خلق فرص عمل جديده وتخفيف حدة الفقر بنسبة 73.5% وذلك دليل علي نجاح سياسات التمويل الأصغر .

3/ يؤدي تطبيق سياسات التمويل الأصغر إلي إنتشار وزيادة حجم الفئات المستهدفه وتخفيف حده الفقر وذلك بنسبة 59% ممايدل علي نجاح سياسات التمويل الصغر في بدايه مشوارها.

ب/ نتائج العبارات:-

*عبارات الفرضيه الأولي:-

1/ إتضح من تحليل الإستبيان أن نسبة 47.5% لايــوافقون علي أن ســقف التمويل الأصـغر المحدد وفقاً لسياسات ألتمويل الأصغر مناسب وكافي لكل متطلبات المشاريع الصغيره .

2/ بين التحليل أن الضـمانات المــطلوبه لمنح التمويل الأصغر يمكن جمعها بسهوله ولا تشكل اي عائقا في سبيل الــحصول علي الــتمويل فـي الـوقت المناسب والمستهدف وكانت الـموافقه بنسبة 47.5% .

3/ أفاد التحليل أن شروط منح التمويل الأصغر لاتعطل أو تؤخر الدراسه عن موعد إنتاجهـا المناسب والمستهدف وكانت الموافقه بنسبه 57.5% .

4/ بين التحليل ان فترة ســداد الــتمويل الأصـغر مـناسـبه مـع دورة حـياة المشاريع الصغيره المختلفه وكانت الموافقه بنسبه 67.5%.

5/ اتضح ان نسبه 60% يوافق علي ان الإجـراءات والـمسـتنداد الـمـطـلوبه لـمـنح الـتمـويـل الأصغر مبسطه و لاتمثل عائق .

***عبارات الفرضيه الثانيه:-**

1/ إتضح إن نسبة 80% يوافقون علي ان سياسات التمويل الاصغر نجحت في خلق فرص عمل جديده لطالب التمويل ولغيره .

2/ تبين ان سياسات التمويل الأصغر نجحت في خلق فرص عمل جديده وخففت حدة البطاله من خلال تمويل المشاريع المختلفه بنسبة موافقه 78.75% .

3/ 73% يوافقون علي ان سياسات التمويل الاصغر اتاحت فرص عمل جديد مما ادي لتحسين أوضاع الأسر التي إستفادت من خدمة التمويل الأصغر .

4/ ساعدت وساهمت سياسات التمويل الأصغر في نمو وزيادة ونجاح المشاريع الصغيره مما أتاح فرص عمل جديده لمختلف فئات المجتمع ومن ثم تحسين أوضاعهم الإجتماعيه بنسبة موافقه 63.75% .

5/ يتم إستخدام التمويل الأصغر الممنوح في المشاريع موضع الدراسه وكانت نسبة الذين اجمعوا علي ذلك وفقا للإستبيان 71.25%.

***عبارات الفرضيه الثالثه:-**

1/ أفـاد الـتحليل أن نسبة 59.25% يوافقون علي أن سياسات ألتمويل الأصــغر تـساعد في إنتــشار رقعة ألمستفيدين من الـتمويل الأصغر من خـلال المراعاة للـمـتطلبات والاجــراءات المناسبه لكافة افراد المجتمع .

2/ تبين أن سياسات التمويل الأصغر ساعدت في نجاح المشاريع الصغيره مما ادي إلي زيادة الطلب علي التمويل الاصغر وسرعة انتشاره بنسبة موافقه بلغت 71.25%.

3/ إتـضـح ان نـسبة 52.5% فـقـط يوافـق عـلي ان سيـاســات الـتمويل تـراعي الإخـتلافات الجغرافيه والمجتمعيه وذلك ليناسب التمويل الأصغر المستهدفين في الولايات المختله.

4/ يبين الإستبيان بنسبة موافقه 53.75% فقط ان سياسات التمويل الأصغر ســاعدت الكثير من الأسر للوصول لمرحلة الإكتفاء الذاتي ورفع مستوي المعيشه مما عكس رواجاً كبيرا لدى افراد المجتمع ورغبهم في تحسين اوضاعهم .

5/ تبين ان سياسات التمويل الأصغر تساعد علي تمويل المشاريع وتمليكها وتقديم الدعم الفني الازم لنمائها وكانت الموافقه بنسبه 57.5%

ثانياً: التوصيات:-

1/ دراسة الأســواق ومـتابعة أسـعار المواد الأوليه ومدخلات الإنتاج حيث أن ســقف التمويل الأصـغر المحدد من قــبل سـياسـات البنك الـمركزي لم يعد كافي لتغطية إحـتياجـات المشاريع الصغيره يحتاج لزياده علي ان لا تكون الزيادة دون دراسه مسبقه للاسواق.

2/ ساعدت سياسات التمويل الأصغر في خلق فرص عمل جديده وتخفيف حده الفقر مما يدعوا إلي المزيد من الإهتمام والمتابعه حتي تتحقق الأهداف المرجوه وتخفيف حده الفقر.

3/ الفئات المستهدفه في الغالب عمال وحرفيين بسيطين لاتتوفر لديهم الضمانات التي تطالب بها الـمصـارف لذا علي وحدة التمويل الأصغر حث المصارف علي إستخدام الضمانات غير التقليديه ومتابعة المصارف بصوره دوريه.

4/ الإجراءات المتبعه والمتطلبات الخاصه بعملية التمويل تحتاج إلي دراسه حيث انها لا تناسب كافة فئات المجتمع النشطه اقتصادياً.

5/ علي وحدة التمويل الأصغر بذل مزيد من الجهد ومتابعه عمليات التمويل الأصغر القائمه في المصارف والتاكد من انها تتلقي الدعم الفني المطلوب اللازم بقائها ولنمائها .

6/ علي سياسات التمويل الأصغر أن تراعي التنوع الجغرافي الكبير في السودان حيث ان الإجراءات والمتطلبات والمبالغ التمويليه لاتتنايب مع مجتمعات الولايات المختلفه مما يعيق عمليه الإنتشار والتوسع .

المصادر والمراجع:-

القرآن الكريم

1/ أوزال عبد القادر (ملاحظات حول الفقر في العالم) كلية الاقتصاد (جامعة البليدة) الجزائر موقع الكتروني .

www.kantakji.com%2Fmedia%2F3957%2F2106.doc&ei=RsDhU-OCGMO-0QWZwYHgCQ&usg=AFQjCNEYnyzqhPg2Rnl06nlHu985mBx-Jw&sig2=aK5twgmIHnIAYJOwBWVbTQ&bvm=bv.72197243,d.d2k

2/ انعام ابشر احمد (ادماج النوع في مشاريع وبرامج التنميه الريفيه) جامعه كردفان ماجستير الموارد الطبيعيه والدراسات البيئيه كليه الموارد الطبيعيه والدراسات البيئيه بحث غير منشور 2008 .

3/ الطيب البكوش / رئيس المعهد العربي لحقوق الانسان / ورقه بعنوان الفقر وحقوق الانسان / موقع الكتروني
http://www.startimes.com/?t=23409028

4/ برنامج بنك السودان المركزي لبناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل الأصغر الحقيبة التدريبية الثانية (اساسيات التمويل الأصغر) حقيبه تدريبيه لضباط التمويل الاصغر صادره من وحده التمويل الاصغر بنك السودان المركزي اكتوبر 2012م.

5/ برنامج بناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل الأصغر (استراتيجيات التمويل الأصغر) حقيبه تدريبيه لضباط التمويل الأصغر صادره من وحدة التمويل الأصغر بنك السودان المركزي اكتوبر 2012م.

6/ بلانت فاينانس، اثر التمويل متناهي الصغر في مصر دراسة مسحية، موقع الكتروني مايو 2008.

http://www.sfdegypt.org/c/document_library/get_file?uuid=c61a4c63-1eb2-45c5-9d9e-aa860b241730&groupId=10136

7/ سعاد يوسف احمد البلاغ – المشكلات والعوائق التي تواجه صناعة التمويل الصغير في السودان وكيفية تذليلها بحث ماجستير غير منشور جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا اشراف د/خالد حسن البيلي 2008

8/ سلمان خان / باحث اقتصادي ورقه بعنوان الكل اصبح فقيرا - موقع الكتروني / مركز اكسفورد للدراسات الاسلاميه / انجلترا

9/ صديق محمد ادم – التمويل الاصغر للمنشات الصغيره واثره علي البيئه الاقتصاديه والاجتماعي بحث غيرمنشور لنيل درجه الماجستير جامعه السودان للعلوم والتكنلوجيا 2010 اشراف د/ بابكر ابراهيم بابكر

10/ فوزي بوسدرادور - أ.عبدالرحمن عبدالقادر (صناعة التمويل الأصغر في الحد من البطالة) دراسة حالة دول المينا موقع الكتروني
http://molta9a-elahbab.yoo7.com/t7101-topic

11/ محمد عثمان محمد الامين - آثار سياسات التمويل الاصغر – دراسه حاله بنك فيصل الاسلامي 2004/2008 جامعه السودان للعلوم والتكنلوجيا بحث ماجستير غير منشور اشراف د/ ابراهيم فضل المولي بشير

12/ محمد سر الختم عمر – دور البنك الزراعي السوداني في التمويل الاصغر - بحث غيرمنشور لنيل درجه الماجستير جامعه السودان للعلوم والتكنلوجيا 2000-2006 اشراف د/ عصام محمد علي الليثي

13/ مشاعر عوض ادريس آثار تمويل المؤسسات الماليه للمشروعات الصغيره 2007-200 بحث تكميلي لنيل درجه الماجستير جامعه السودان للعلوم والتكنلوجيا اشراف د/ ابراهيم فضل المولي

14/ مصرف السلام (2010) خدمات مصرفية إسلامية برؤية عصرية، مجلة - ،مصرف السلام السودان

15/ Abdul Rahim ABDUL RAHMAN, “Islamic Microfinance: A Missing Component in Islamic Banking”, Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies, 1-2 (2007).

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا

كلية الدراسات العليا

برنامج ماجستير - الدراسات المصرفيه

الموضوع: إستبيان بغرض جمع معلومات للدراسه

يقوم الدارس بعمل بحث بعنوان (**تطبيق سياسات التمويل الاصغر ودورها في الحد من نسبة الفقر**) لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفيه من كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا , وقد تطلب البحث جمع البيانات موضع الإستبيان وتحليلها للإستفاده العلميه والعمليه والوصول لنتائج مفيده فيما يتعلق بتطبيق سياسات التمويل الأصغر الصادره من وحدة التمويل الأصغر بنك السودان المركزي.

لذا نضع بين ايديكم هذا الإستبيان ونحيطكم علما بان هذه البيانات التي سوف ترد في الإستبيان سوف تستخدم بغرض البحث العلمي المذكور اعلاه فقط كما انها سوف توضع موضع السريه التامه.

الباحث :

اسامه اسماعيل يوسف عبدالرحمن

0912249125

البيانات الاولية:

رجاءا ضع علامة (√) امام العباره التي تراها صحيحه :-

1/ الجنس / النوع :

أ/ ذكر ( ) ب/ انثى ( )

2/ الحاله الإجتماعيه :

أ/ متزوج ( ) ب/ عازب ( )

3/ المؤهل العلمي :

أ/ شهاده ثانويه ( ) ب/ دبلوم ( )

ج/ بكالريوس ( ) د/ اخري .....

4/ نوع النشاط:

أ/ خدمي ( ) ب/ تجاري ( )

ج/ صناعي ( ) د/ زراعي ( )

ه/ اخرى .....

5/ سنوات التعامل مع خدمة التمويل الاصغر :

أ/ 3 سنوات او اقل ( ) ب/ من 4 - 6 سنوات ( )

ج/ من 7 – 10 سنوات ( ) د/ من 11 – 15 سنه ( )

6/المستوى الوظيفي:

أ/ عامل ( )　　ب/ موظف ( )

ج/ مدير ( )　　د/ اعمال حره .....

ه/ اخرى .....

تطبيق سياسات التمويل الاصغر ودورها في الحد من نسبة الفقر

بحث مدي صحة الفرضيات:

الفرضيه الاولي: سياسات التمويل الاصغر فيما يتعلق بحجم وكفاية التمويل

رجاءا ضع علامة (√) امام العباره التي تراها صحيحه :-

العـــــــباره	اوفق بشده	اوافق	محايد	لااوافق	لا اوافق بشده
سقف التمويل الاصغر المحدد من قبل سياسات التمويل الاصغر كافي ووافي لكل متطلبات المشاريع الصغيرة					
الضمانات المطلوبه لمنح التمويل الاصغر يمكن جمعها بسهوله ولاتشكل اي عائق في سبيل الحصول علي التمويل في الوقت المناسب					
شروط منح التمويل الاصغر لاتعطل او تؤخر الدراسه عن موعد إنتاجها المناسب و المستهدف					

فترة سداد التمويل الأصغر بحسب السياسات النقديه والتمويليه مناسبه تتناسب مع دورة حياة المشاريع المختلفه					
الاجراءات والمستندات المطلوبه لمنح التمويل الاصغر بحسب سياسات التمويل الاصغر مبسطة لاتمثل عائقا					

تطبيق سياسات التمويل الاصغر ودورها في الحد من نسبة الفقر

اختبار صحة الفرضيه الثانية: سياسات التمويل الاصغر فيما يتعلق بخلق فرص جديدة

رجاءا ضع علامة (√) امام العبارة التي تراها صحيحة :-

العبـــــــاره	اوفق بشده	اوافق	محايد	لااوافق	لا اوافق بشده
يساعد التمويل الاصغر في خلق فرص عمل جديده لطالب التمويل ولغيره					
سياسات التمويل الاصغر نجحت في خلق فرص عمل جديدة وتخفيف حدة البطاله من خلال تمويل المشاريع المختلفه					

اتاحت سياسات التمويل الاصغر فرص عمل جديدة مما ادي لتحسين اوضاع الأسر التي استفادت من خدمة التمويل الاصغر					
ساعدت وساهمت سياسات التمويل الأصغر في نمو وزياد ونجاح المشاريع الصغيره مما اتاح فرص عمل جديدة لمختلف فئات المجتمع ومن ثم تحسين اوضاعهم الإجتماعيه والإقتصاديه					
يتم إستخدام التمويل الأصغر الممنوح في المشاريع موضع الدراسه مما يضمن إستفاده المجتمع من المشروعات المقامه من حيث إتاحة فرص عمل جديدة					

تطبيق سياسات التمويل الاصغر ودورها في الحد من نسبه الفقر

إختبار صحة الفرضيه الثالثه: سياسات التمويل الأصغر في مايتعلق بزيادة حجم الفئات المستهدفه .

رجاءا ضع علامة (√) امام العباره التي تراها صحيحه :-

العـــــــباره	اوفق بشده	اوافق	محايد	لااوافق	لا اوافق بشده

ساعدت ساسات التمويل الاصغر في انتشار رقعة المستفيدين من التمويل الاصغر من خلال المراعاه للمتطلبات والاجراءات المناسبه لكافة افراد المجتمع					
ساعدت السياسات التمويل الاصغر في إنجاح المشاريع الصغيرة مما ادي إلي زياده الطلب علي التمويل الأصغر وسرعة إنتشاره					
تراعي سياسات التمويل الاصغر الاختلافات الجغرافيه والمجتمعيه وذلك ليناسب التمويل الاصغر المستهدفين في الولايات المختلفه					
ساعد التمويل الاصغر الكثير من الاسر للوصول لمرحلة الإكتفاء الذاتي ورفع مستوي المعيشه مما عكس رواجا كبيرا لدى افراد المجتمع ورغبهم في تحسين اوضاعهم					
تساعد سياسات التمويل الاصغر علي تمويل المشاريع وتمليكها وتقديم الدعم الفني اللازم لإنتشارها ونمائها					